

PROVISIONAL

A/42/PV.32
19 October 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ٩ ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: الرئيس
(موريتانيا)	السيد ولد بيه	: <u>م</u>
	(نائب الرئيس)	

- خطاب السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص
- المناقشة العامة [٩] (تابع)
- خطاب السيد فا آي كولون ، رئيس وزراء ساموا الغربية المستقلة ووزير خارجيتها
- السير ساتكام بوليل (موريشيوس)
- خطاب السيد إدوارد فينيش آدمي ، رئيس وزراء جمهورية مالطة
- السيد شونغوي (سوازيلند)

- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64188/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

خطاب السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية العامة هذا

الصباح الى خطاب رئيس جمهورية قبرص .

امطبخ السيد سبيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني

أن أرحب بقدوم فخامة السيد سبيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص الى الامم المتحدة ،
وأدعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس كبريانو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة

الرئيس ، من دواعي سروري البالغ أن أقدم اليكم أحر تهاني لانتخابكم لهذا المنصب
الرفيع - منصب رئيس الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . إن الثقة التي
منحتها لكم هذه الهيئة لتكريم من المجتمع الدولي لكم شخصيا ولبلدكم الذي ترتبط
معه قبرص بعلاقات وثيقة وودية . ولا يساورني شك في أنكم ستقودون مداوات هذه الدورة
بخبرتكم ومهارتكم الى بر النجاح .

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم السيد جودري وزير خارجية بنغلاديش على الطريقة
البارعة التي اضطلع بها بمهمته كرئيس للدورة الحادية والأربعين ، فشف بذلك بلده
ومنطقة آسيا عموما في أن معا . كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام على جهوده
الدؤوبة لمالح الأمم المتحدة .

إن افتتاح دورة هذا العام يتوافق مع تطور تاريخي . فإبرام الاتفاق بين
الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى يتم
بأهمية بالغة لا فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين العظميين فحسب ، بل فيما يتصل
أيضا بالبشرية ككل .

وقد أثار هذا التطور بطبيعة الحال تباؤلا له ما يبرره بشأن مستقبل
البشرية . ومن المؤكد أن بوسع المرء أن يقول عن حق إن خطر الكارثة النووية لم يقض
عليه بصورة كاملة ونهائية . ومع ذلك فإن الاتفاق الذي عقد مؤخرا في واشنطن

يعتبر خطوة محددة وجهرية في هذا الاتجاه . كما يوفر دليلا ملموسا على الارادة السياسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للعمل معا ، على الرغم من المعوقات الكبرى التي لاتزال قائمة بسبب اختلاف وجهات نظرهما بشأن قضايا كثيرة ، وذلك بفرض التقليل التدريجي والإزالة النهائية لهذا الخطر الحقيقي الذي يهدد وجود البشرية وبقائها ، وخاصة منذ بدء سباق التسلح النووي .

ونحن نرجو ونأمل أن يجري قريبا الانتهاء من الاتفاق الذي أبرم من حيث المبدأ في واشنطن والتوقيع عليه وتنفيذه ، وأن تتبع هذا الاتفاق اتفاقات أخرى في مجال نزع السلاح النووي . إننا لا نقلل من قيمة الصعاب القائمة فيما يتعلق ببعض الجوانب المحددة لنزع السلاح النووي ، ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن بسهولة اتخاذ بعض الخطوات الإضافية التي من شأنها تقوية الثقة المتبادلة التي لاتزال الحاجة ماسة إليها من جهة ، وتعزيز العملية المفضية الى تحقيق الهدف الخاص بنزع السلاح النووي الكامل من جهة أخرى . وفي حين يجب الدأب على مواصلة الجهود الرامية الى معالجة الجوانب الأكثر صعوبة ، ينبغي بغير مزيد من الإبطاء اتخاذ خطوات أخرى مثل الحظر الكامل للتجارب النووية والمعالجة الفعالة لمسألة الأسلحة الكيميائية .

إن إحراز تقدم مستمر في مجال نزع السلاح النووي ، وهو مجال بالغ الأهمية في حد ذاته ، سيسمح أيضا للدولتين العظميين بتحسين علاقاتهما بمودة مطردة وبتهيئة توثيق التعاون بينهما في معالجة مشاكل أخرى عالمية كانت أو إقليمية ، وهي مشاكل يجب السعي الى حلها بسرعة وتتميم . ومن المأمول والمتوقع حقا أن تقوم الدولتان العظميان ، الى جانب مواصلة الحوار من أجل نزع السلاح النووي ونزع السلاح بصفة عامة ، ببذل جهود متضافرة لمواجهة المشاكل الأخرى أيضا على وجه الاستعجال . إننا لا نقول إن الدولتين العظميين لهما الحق في فرض ما ترياه من حلول لهذه المشاكل ، لكننا واقعيون بما فيه الكفاية لنعترف بأنهما قادرتان على التأثير على التطورات والاسهام بمودة حاسمة في حل تلك المشاكل . والارضية المشتركة لابد وأن تكون مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة .

بعبارة أخرى ، نحن نعتقد أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تصبح فعالة إلا إذا قرر الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، ولاسيما الدولتان العظميان ، أن يجعلوها فعالة من خلال العمل المشترك . والاجابة الواضحة على السؤال عن كيفية تحقيق ذلك هي التوصل الى اتفاق بين الدولتين العظميين وسائر الاعضاء ، وخاصة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، للوقوف بحزم وراء قرارات المجلس والتعاون بتصميم على تنفيذها الدقيق في جميع الحالات دون تمييز ، بغض النظر عن توتر عليه هذه القرارات ، والتخلي بذلك عن الميل الى اعتماد معايير مزدوجة كما حدث حتى الآن . هذا هو السبيل الوحيد الممكن لجعل مجلس الأمن فعالا ، وهو السبيل الوحيد الممكن لحل المشاكل التي لاتزال تواجهه العالم .

مافتننا نتكلم جميعا ، عاما بعد عام ، في هذا المحفل ، عن الضرورة الحتمية لتحويل الأمم المتحدة الى أداة فعالة للسلم والأمن في العالم كما تصورها أعضاؤها المؤسسون وكما نص عليه ميثاقها . ومافتن معظمنا ، يتكلم عاما بعد عام ، في هذه القاعة ، عن الضرورة الحتمية لإقامة نظام شامل للأمن الدولي من خلال الآليات القائمة والاجراءات المنصوص عليها في الميثاق . ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى أن نشرع في مداولات جادة ومثمرة لتحقيق هذا الغرض الذي يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالجهود الجارية في مجال نزع السلاح وبمعالجة المشاكل العالمية والإقليمية الأخرى وتسويتها . ونحن عندما نتحدث عن ضرورة مواصلة الحوار والمضي في العملية المفضية الى نزع السلاح ، وعندما نتحدث عن ضرورة الانشاء العملي لنظام شامل للأمن الدولي ، وعندما نتحدث عن ضرورة المعالجة الفعالة لسائر المشاكل العالمية والإقليمية وحلها ، فإننا نؤكد بقوة على أن هذه الجهود يجب الاضطلاع بها جنبا الى جنب ، لأن أي تقدم يحرز في أحد المجالات سيزيد بمصرة آلية من احتمالات تحقيق المزيد من التقدم في المجالات الأخرى ، بسبب ما يوجد بينها من علاقات متشابكة .

وما يشجعنا ويسعدنا حقا أننا ننظر اليوم الى المستقبل بمزيد من التفاؤل والثقة . ونأمل أن يزداد ويتوطد هذا التفاؤل وتلك الثقة بمرور الوقت . فالبشرية بحاجة لأن ترى المزيد من المنجزات وقد أصبحت حقيقة ملموسة لتشعر بالامان إزاء

مستقبلها . ونحن نتطلع ، اتساقا مع هذه الروح ، الى تحقيق نتائج أكثر إيجابية في إطار الحوار بين الدولتين العظميين ، ونتوقع بهذه الروح نفسها أن تحرز في الاجتماع المقبل بين الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف ، نتائج أكبر من مجرد التوقيع على الاتفاق الذي أبرم بالفعل من حيث المبدأ منذ أيام قليلة في واشنطن ، ونحسن نتمنى صادقين لكليهما كل نجاح .

وإذا كنت قد شددت وأكدت على الأهمية البالغة لدور الدولتين العظميين فيما يتعلق بكل المشاكل الدولية ، فلم أكن أقصد أن أقلل من شأن أو أهمية دور سائر البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وإسهامها الفعال . بل على العكس ، يجب ألا نقف ساكتين وننفض أيدينا تاركين كل شيء للدولتين العظميين . فمثل هذا الموقف لا يمكن أن يسهل جهود الدولتين العظميين نفسها .

فكل أعضاء الأمم المتحدة تقع على عاتقهم مسؤوليات هامة. وجسيمة يجب أن يظلموا بها. وواقع الأمر، أن التحسن في المناخ الدولي الناجم عن التقارب بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد أدى إلى زيادة الامكانيات أمام كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، في أن تسهم - فرادى وجماعات - على نحو أكثر جدية ومضمونا صوب تحقيق أهدافنا وأغراضنا المشتركة. ولا بد أن تؤكد مرة أخرى على أن هذا لا يقتصر على بلد ما على وجه التحديد، أو مجموعة بلدان بمفردها، ولا يقتصر على حلفاء الدولتين العظميين الرئيسيتين، كما أنه لا يقتصر على مجموعات البلدان الأخرى، مثل المجموعة الأوروبية، وهي مجموعة لها بلا شك - بسبب قوتها وتأثيرها - دور خاص يجب أن تلعبه. وهذه المسؤوليات لا تقتصر على الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن، أو أعضاء مجلس الأمن ككل. فالجهود الجماعية التي يجب أن تبذلها كل المنظمات الإقليمية هامة أيضا. لذا، فإن المبادرات الهامة مثل مبادرة الدول الست - اليونان، والسويد، والارجنتين، والمكسيك، والهند، وتجزانيا - لا بد وأن تستمر بهزيم من الاصرار في ضوء التطورات الأخيرة. إذ أن إسهام الجميع أمر مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على الأهمية التي أعلقها على دور بلدان حركة عدم الانحياز التي ينتمي إليها معظمنا نحن أعضاء هذه الجمعية. إذ تلعب حركة عدم الانحياز منذ نشأتها دورا إيجابيا وبناء في الشؤون العالمية، مستغلة القوة الأدبية العظمى التي تمثلها. وقد زادت الامكانيات الآن أمام بلدان حركة عدم الانحياز لتلعب دورا أكبر وأكثر فعالية. وأود أن أكرر اليوم ما أكدت عليه في اجتماع قمة بلدان حركة عدم الانحياز الأخير الذي عقد في هراري، ألا وهو أنه يتعين علينا الآن أن نركز على كيفية زيادة فعالية حركتنا. واتعهد بأن تعمل قبرص برغم صغر حجمها وقوتها وبرغم القيود المفروضة عليها بحكم مشكلتها الخاصة بجدية تحقيقا لهذا الهدف. وسوف نتعاون مع الآخرين جميعا في الحركة من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة يمكن تناولها في المؤتمر الوزاري الكامل للحركة الذي سيعقد في ٥ ايلول/سبتمبر من العام

المقبل ، والذي سنتشرف باستضافته في قبرص . وأنا شخصيا أعلق أهمية كبرى على هذا المؤتمر ، ولا بد أن نعمل جميعا من أجل إنجاحه .

لقد أعربت بالفعل عن اقتناعي بأن المناخ الجديد الناجم عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخرا في واشنطن ، والذي أدى الى تحسين العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، سيعزز الظروف المؤدية الى البحث عن حلول للمشكلات الدولية الكبرى والازمات الإقليمية .

إن احدي هذه المشكلات التي يهتم بها العالم بأسره بل وتعد مصدر قلق له ، هي الحالة الاقتصادية السائدة ، ويظهر ذلك واضحا في شكل أزمة هيكلية تشير بدورها الى الحاجة الملحة الى زيادة التعاون الجماعي في السعي من أجل إيجاد حلول لمختلف جوانب المشكلة . فالجوة بين الشمال والجنوب باقية أبدا . فضلا عن ذلك ، لاتزال أزمة الدين الخارجي هي واحدة من أخطر العقبات في طريق التقدم والسيادة الحقيقية لكثير من البلدان النامية .

إن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أمر بالغ الأهمية في حد ذاته ، ويجب مواصلة بذل الجهود الرامية الى إقامة هذا النظام على نحو متصل على أن يؤخذ في الاعتبار دائما تشابك العلاقة بين هذا الهدف والهدف النهائي الشامل ألا وهو السلم والأمن الدائمان . وفي هذا الصدد لابد أيضا من التأكيد على الترابط بين نزع السلاح والتنمية . ولقد أكد ذلك من جديد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية بل وأوضحه ، ومن الجلي أن هناك حاجة الى اتخاذ خطوات أخرى لترجمة النتائج الإجماعية التي ومل اليها المؤتمر الى أعمال محددة لمصالح البلدان والشعوب جمعا .

إن المناخ الجديد يجب أن يستغل أيضا للمعالجة السريعة لمختلف المشاكل الإقليمية التي لاتزال تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن . ولا يمكن أن يكون هناك شك في أنه من أجل التوصل الى حلول لهذه المشكلات لابد أن يكون هناك الآن - أكثر من أي وقت مضى - عمل جماعي وتعاون بين الدول . وفي هذا الشأن ، نرى أن دور الدول الدائمة

العضوية في مجلس الأمن وخاصة دور الدولتين العظميين الرئيسيتين دور بالغ الأهمية .
وليس هناك من سبيل آخر لمعالجة ناجمة لهذه المشكلات سوى الالتزام الصارم بمبادئ
الميثاق ومقاصده ، وقرارات الأمم المتحدة ، وضمان احترامها وتنفيذها .

إن المبادئ الواردة في الميثاق والمتجسدة في الصكوك الإقليمية مثل الوثيقة
الختامية لهلسنكي ، وهي مبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها ، وعدم
التدخل بكافة أشكاله ، والحقوق المتساوية ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، وحقوق
الإنسان الرئيسية والحريات الأساسية ؛ مازالت تنتهك انتهاكا صارخا في أجزاء مختلفة
من العالم ، الأمر الذي يطيل أمد الحالات المتفجرة الخطيرة ، ويسهم في انهيار
النظام القانوني والأمن في تلك المناطق .

لا ينبغي السكوت بعد الآن على حقيقة أن ملايين البشر في العالم يعانون يوميا
من انتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية ، برغم وجود الصكوك القانونية المقبولة
دوليا . ومثل هذه الصكوك ، التي أبرمت في عهد الأمم المتحدة ، إنما تجسد الضمير
الادبي للإنسانية ، وتمثل المعايير الإنسانية التي يجب أن تكون هاديا لسلوك كل أعضاء
المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

ومع ذلك ، لاتزال سيادة الفعل العنصري البغيضة واقعا كئيبا في جنوب
أفريقيا . وقد عجز المجتمع الدولي حتى الآن ، عن أن يضع حدا لهذه الجريمة ، التي
ترتكب ضد ضمير الإنسان ذاته ، والتي تشكل تحديا لسلطة الأمم المتحدة ، وقد تم
الإعراب عن الإدانات من كل أرجاء العالم لهذه السيامة ، ولكن لم تعتمد اجراءات
محددة كتلك المنصوص عليها في الميثاق ، وذلك نتيجة لعدم توافر إجماع بين सदول
دائمة العضوية في مجلس الأمن . ومن المأمول فيه أنه نتيجة للروح الجديدة التي برزت
مؤخرا فيما يتعلق بضرورة قيام مجلس الأمن بدور فعال وحاسم في حل المشكلات ، يتمكن
مجلس الأمن ، وبمفء خاصة ، اعضاؤه الدائمون من إيجاد سبيل للتوصل الى اتفاق على
إجراء محدد يتماشى مع الميثاق ، يضع في النهاية حدا للحالة التي لا يمكن تحملها في
جنوب أفريقيا .

إن الحالة في جنوب أفريقيا هي إحدى الحالات التي كنت أعنيها عندما تكلمت من قبل في بياني ، عن ضرورة القضاء على مفهوم المعايير المزدوجة السيء . ويتصل ذلك بجلاء بالعقبات التي تعترض اعتماد مجلس الأمن لقراراته في حالات معينة ، والعقبات التي تعترض تطبيق القرارات التي اعتمدت بالاجماع في بعض الاحيان في حالات أخرى . ولعل أوضح مثل على ذلك الحالة في ناميبيا ، وهي مشكلة يمكن حلها بسهولة لو كانت القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن قد نفذت تنفيذا كاملا . ومرة أخرى ، أقول ان مسؤولية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن هي العمل على تحقيق ذلك .

أما في الشرق الاوسط ، فما زال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية يواصل النضال من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف ، فبرغم إصدار الأمم المتحدة لقرارات عديدة ، ما زال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة الخامة به .

لقد آن الأوان لكي يتخذ الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، والدول العظمى على وجه الخصوص ، كما هو الحال في جميع الحالات الأخرى ، القرار السياسي للعمل سوياً على حل هذه المشكلة ، التي هي لب مشكلة الشرق الأوسط والتي لاتزال تمثل تهديداً حقيقياً للمسلم والأمن الدوليين . إن على الذين يملكون القدرة على حل المشاكل أن يفكروا في سفك الدماء والبؤس اللذين تعاني منهما شعوب البلدان المعنية ، بما فيها لبنان ، حيث اتخذت الحالة هناك أبعاداً مأساة حقيقية ، تهدد سلامة أراضي ووحدة ذلك البلد الصديق . وبالنسبة للحالة في الشرق الأوسط ، فإننا نؤيد تأييداً تاماً عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وبالنسبة لأمريكا الوسطى ، فإننا نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه مؤخراً رؤساء بلدان المنطقة في غواتيمالا ، ونؤيده . كما نؤيد تأييداً تاماً جهود مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم الرامية إلى إحلال سلم واستقرار دائمين في تلك المنطقة المضطربة . ولكن يتعين التشديد ثانية على ضرورة التقيد تقيداً تاماً بمبادئ احترام سيادة جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها وعدم التدخل بأي شكل من الأشكال ، وفقاً لما هو منصوص عليه بالميثاق إذا ما أردنا تحقيق ذلك .

لقد قيل بالفعل الكثير في هذه الجمعية عن الحرب بين إيران والعراق وعن الوضع المتفجر في الخليج . ويتعين علينا جميعاً أن نساعد الأمين العام للأمم المتحدة في الجهود التي يبذلها في هذا المضمار . ونأمل أن يؤدي تدخل مجلس الأمن إلى استعادة السلم والأمن في المنطقة ونثق بأن ذلك سيحدث .

وفي معرض الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن الهامة المتمثلة بثقتي القضايا ، شدد بعض المتحدثين من على هذه المنظمة على الطبيعة الإلزامية لقرارات مجلس الأمن . بسـل ذهبوا إلى حد تذكير أعضاء الوفود بأحكام الميثاق ذات الصلة التي تنص على اتخاذ تدابير محددة في حالة عدم امتثال أي طرف من الأطراف لتلك القرارات . وإنني لا أجد ما هو أنسب من المشكلة القبرصية لاستهل ملاحظاتي في هذا الصدد . فبسبب تجاهل تركيا

تجاهلا تاما لقرارات الأمم المتحدة بمورة عامة وقرارات مجلس الأمن بمورة خاصة لاتزال مشكلة قبرص بدون حل . وثمة سبب آخر وهو أن تركيا لا تشعر بضرورة احترام تلك القرارات . كما أنها لم تتخل بعد عن خططها الرامية الى تجزئة قبرص والتوسع على حسابها . لقد آن الأوان لتذكير تركيا على نحو مقنع بالطبيعة الإلزامية لقرارات مجلس الأمن ولأحكام الميثاق التي تنطبق في حالة عدم إذعانها لتلك القرارات .

لقد انقضى ثلاثة عشر عاما منذ أن غزت تركيا اراضيها واحتلت ٤٧ في المائة منها . وقد طالب عدد من قرارات ومقررات الأمم المتحدة بسحب قوات الاحتلال واحترام سيادة جمهورية قبرص وسلامة اراضيها ووحدتها ووضعها غير المنحاز ، كما طالبت تلك القرارات والمقررات بعودة اللاجئين الى ديارهم في ظل ظروف آمنة ، وطالبت تركيا بالكف عن تدمير التراث الثقافي القبرصي ، وإعادة أعمال حقوق الانسان لجميع القبارة والبحث السريع عن المفقودين وإلغاء جميع الاجراءات التي استهدفت فصل الجزء المحتل وتعزيز الانقسام وخلافا لمطالب المجتمع الدولي ، فإن مشكلة قبرص لم تحل بعد كما أن تركيا تواصل تطبيق سياستها التوسعية القائمة على التقسيم ، متجاهلة بازدراء الميثاق وقرارات الأمم المتحدة .

ولم ندخر من جانبنا وسعا لتيسير التوصل الى حل ، وذلك عن طريق تقديم مجموعة من التنازلات الجديدة ، التي لا اعتقد ان حكومة أي بلد ممثل في هذه الجمعية مستعدة لتقديمها في ظل ظروف مماثلة . ومع ذلك لاتزال مشكلة قبرص دون حل . وكنا نعرف منذ البداية أن مشكلة قبرص ليست مشكلة دستورية بمورة أساسية ، وقد حاولنا جاهدين أن نبين ذلك ، إنها أساسا مشكلة غزو واحتلال وتدخل اجنبي ، إنها مشكلة استعمار واحتلال جزء من بلدنا من قبل مستوطنين أتراك ، ومحاولة لتدمير تراث وحضارة البلد ، لأول مرة في تاريخه الذي يمتد آلاف السنين . إنها مشكلة انتهاك فاضح من جانب تركيا لحقوق الانسان والحريات الأساسية لشعب قبرص . إنها مشكلة توسع من جانب جار قوي - ولربما تثبت الأيام أن هذا التوسع ليس على حساب قبرص فحسب ولكنه على حساب اليونان أيضا ، كما أنه قد يشمل بلدانا أخرى في المنطقة . إنها مشكلة ناتجة

عن محاولة فرض حل علينا من شأنه أن يميز تلك المخططات التوسعية . لقد آن الأوان لكي تعالج مشكلة قبرص من جذورها عن طريق تعزيز وتطبيق أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات صلة ، تلك القرارات التي تشمل على جميع العناصر الضرورية لحل الجوانب الرئيسية لمشكلة قبرص .

وعلى ضوء المصاعب الناجمة عن تعنت تركيا ، تولت نزعة لتجنب أو تأجيل معالجة جوهر مشكلة قبرص . واعتقد أن الجميع يتفقون معي بأنه لا يمكن حل أي مشكلة بتجنبها أو تأجيل معالجة جوهرها . إن أملوب تجنب القضايا الحقيقية لم ينجح . ولا يمكن أن ينجح في أي حال من الأحوال ، كما أنه ليس من العدل أو المنطق الاعتماد ، للتوصل إلى اتفاق ، على دفع أحد الطرفين وبالتالي ممارسة الضغط عليه بدلا من ممارسة الضغط على البلد الذي يتصرف بما يتنافى ومبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة .

ويتمين على الذين بوسعهم أن يساعدوا في التماس حل لمشكلة قبرص ، وعلى القادرين على القيام بدور هام في هذا الصدد ، ألا يقصروا اهتمامهم على تحديد متى يمكن أن تحل مشكلة قبرص ، بل ينبغي لهم أن يركزوا على الكيفية التي ينبغي أن تحل بها ، إن عامل الزمن عامل هام بالطبع ، ولكن جوهر الحل أهم منه . إذ لا ينبغي للحل أن يعتمد على مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومقرراتها فحسب ، بل يتمين أيضا ألا يكون نقطة بداية لازمة قبرصية جديدة في المستقبل قد تكون أموا من المشكلة السابقة ، وتترتب عليها عواقب تتجاوز قبرص ، ولربما تهدد السلم والأمن في المنطقة . ولهذا السبب ، فإن الجوانب الأساسية للمشكلة القبرصية والشروط المسبقة لحلها - وهي ، على وجه التحديد ، الضرورة الحتمية لانسحاب القوات التركية والمستوطنين المستعمرين من قبرص ، وميانة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الشعب القبرصي على نحو عملي ، وتوفير ضمانات دولية فعالة لأمن قبرص ومستقبلها - يجب أن تعالج على أنها مسألة ذات أولوية ، وإلا فإن الحالة الراهنة الخطرة وغير العادلة مستعمر ، مما سيلحق الضرر بقبرص وشعبها ككل ، بغض النظر عن

الاصول العرقية . وعلاوة على ذلك ، لا ينبغي لاحد أن يقلل من شأن الخطر الكامل السنني تنطوي عليه إدامة الحالة الراهنة ، كما لا ينبغي لنا أن نضل بحقيقة عدم حدوث سفك دماء منذ بعض الوقت .

إننا نؤمن إيماناً قوياً ومخلماً بأنه إذا سويت الجوانب الامامية لمشكلة قبرص ، فإنه لن يكون من الصعب التوصل الى حل شامل يكفل لقبرص التمتع بحلم دائم . وبهذه الروح سنواصل التعاون مع الأمين العام بحسن نية . وبخمس هذه الروح ، اقترحنا عقد مؤتمر دولي يعالج الجوانب الدولية لمشكلة قبرص .

وعندما نتكلم عن "مؤتمر دولي" نعني اماما مؤتمرا لاعضاء مجلس الامن بفرض النهوض بتنفيذ القرارات التي اتخذوها بانفسهم . والسبب الذي من اجله نطالب بمقصد مؤتمر دولي - واقول هذا ردا على من يعترضون على هذا الاقتراح - ليس لغرض تسهيل أن تكسب أية دولة كبرى مزايا او نقاطا لمالحتها بل لاننا نعتبر ذلك نهجا واقميا يميز دور مجلس الامن والامين العام وجهودهما . وافترض انه لنفس الاسباب هناك الآن اتفاق واسع النطاق لعقد مؤتمر دولي يعنى بالخالة في الشرق الاوسط .

اود الان ان اشير بالتحديد الى وجود قوات الاحتلال التركية في قبرص والتي زاد عددها الى ما يقارب ٢٥ ٠٠٠ ، والى المستوطنين المستعمرين من تركيا الذي يقدر عددهم الان بحوالي ٦٥ ٠٠٠ . وبالمناسبة ، فنحن حين نتكلم عن المستوطنين المستعمرين يجب ان اذكر في هذا الصدد - وربما سمع الممثلون عن ذلك - ان الحكومة التركية تفهم في كثير من الاحيان على انهم "عمال موسميون" : تصوروا ٦٥ ٠٠٠ عامل موسمي فكّلوا حزبا سياسيا يعتمد عليه النظام غير المشروع الحالي ، تموروا عمالا موسميين وُزعت عليهم اراض وممتلكات من انتزعوا من ديارهم ؛ تموروا عمالا موسميين مُنحوا حق المواطنة بطريقة لا شرعية من جانب نظام لا شرعي . بيد ان رواية مثل هذه الاكاذيب عملية لها سوابق في حالة تركيا . واسمحوا لي ان اذكر الممثلين بان تركيا ومنعت الغزو عام ١٩٧٤ ، منذ ثلاثة عشر عاما بانه "عملية بوليسية محدودة" ولكنها لا تزال مستمرة .

وغفلا عن زيادة قوات الاحتلال التركية شمة تعزيز مستمر وهائل لهذه القوات في شكل معدات عسكرية من الناحيتين الكمية والنوعية . وذلك كله يتم برغم القرارات المتكررة للأمم المتحدة .

إن تركيا دولة قوية ، وقبرص بلد صغير وضعيف جدا . إن القرب الجغرافي يعني من الناحية الواقعية ان قبرص ستعيش دائما في ظل ظروف خطيرة . ومع ذلك فقد عرضتُ وأعدتُ من جديد تقديم هذا العرض بالامس في اجتماعي مع الامين العام وهو ان نغفك دفاعاتنا ، وان نحل حرمنا الوطني لو ان كل القوات التركية والافراد الاتراك بما في

ذلك المستوطنون القادمون من تركيا ، انسحبوا من قبرص حتى يمكن للقبارصة اليونانيين والأتراك ان يسوا ، في ظل ظروف السلم ودون تدخل خارجي ، مشاكلهم الداخلية . ويتمثل جزء من اقتراحي ايضا في إنشاء قوة سلم دولية تحت إشراف الأمم المتحدة يُتفق على تكوينها واختصاصاتها ويؤيدها مجلس الأمن بفرض تعزيز الاحكام الداخلي بالامن . ومما لا ريب فيه ان ذلك ، بالإضافة الى انسحاب القوات والمستوطنين الأتراك والجيش القبرصي التركي المزعوم ، يجب ان يُفكك أيضا وان يُحل . وفي واقع الأمر ان اقتراحي يعني نزع سلاح جمهورية قبرص نزعا كاملا باستثناء قوة السلم الدولية الواردة في اقتراحي ، وقوة بوليس محلية مختلطة صغيرة على نحو معقول .

ومن الواضح بطبيعة الحال انه في ظل هذه الظروف يجب كفالة ضمانات دولية كافية لحماية قبرص من أي خطر أو تهديد خارجي . لذا فإنني لا أحث الأمين العام فحسب بل أعضاء مجلس الأمن كافة والجمعية العامة أيضا لدراسة هذا الاقتراح بعناية والاسهام ايجابيا في اعتماده وتنفيذه . وإذا قررت تركيا ان تتخلى عن مخططاتها التوسعية فلا يمكن لأحد ان يرى أي سبب لعدم قبول هذا الاقتراح العملي ، والسلمي ، والواقعي والبعيد النظر . ولن يُسهم هذا الاقتراح على نحو حاسم في ايجاد حل شامل ودائم للمشكلة القبرصية فحسب ولكنه سيزيل أيضا تهديدا محتملا للسلم والامن في تلك المنطقة الخطيرة والحساسة من العالم .

وقد قدم رئيس وزراء اليونان السيد أندرياس بانديريو اقتراحا مشابها أعرب فيه ، ضمن جملة أمور ، عن استعداد اليونان لتحمل جانب كبير من التكاليف المالية لقوة السلم الدولية الواردة في الاقتراح . إن قبرص برغم إمكانياتها المحدودة على استعداد أيضا للاسهام على نحو كبير في تغطية هذه النفقات .

شمة مطلب آخر اقدمه للأمين العام ، وجددته خلال اجتماعنا يوم أمس يتعلق بقضية محددة وهي قضية مدينة فاروفا . فقد طلبتُ الى الأمين العام من جديد ان تعلّم تركيا ، الدولة المحتلة ، مدينة فاروفا الى الأمم المتحدة لإعادة توطين مكانها الحقيقيين فيها امتثالا لحكم محدد يرد في قرار مجلس الأمن الالزامي ٥٥٠ (١٩٨٤) . ومن شأن مثل هذه الخطوة ان تُخفف من المناخ وأن تشكل خطوة أولى صوب الاتجاه الصحيح .

واثناء اجتماعنا يوم أمس مع الأمين العام أعربتُ له أيضا عن قلقنا وانشغالنا العميقين إزاء حقيقة أنه برغم جهودنا وحسن نوايانا لم يُحرز تقدم حتى الآن صوب التحقق من مصير المفقودين ، وحششته على اتخاذ كافة الخطوات الإضافية اللازمة لمعالجة هذه المشكلة الانسانية الصرفة دون مزيد من الابطاء . ومن غير المتصور أن يُسمح لتركيا بمواصلة التمرد على هذا النحو العلمي فيما يتعلق بقضية انسانية بالغة الوضوح . وبالمثل حددتُ مرة أخرى على ضرورة حماية أولئك المحاصرين في المنطقة المحتلة من قبرص ، وتجديد الجهود لتنفيذ الاتفاق ذي الملة الذي تُوَمِّلَ اليه في فيينا عام ١٩٧٥ والذي ينتهكه الجانب التركي على نحو منتظم ، شأنه شأن كل الاتفاقات الأخرى .

إن مشكلة قبرص ليست نزاعا بين الشرق والغرب . ومع ذلك فإنني أوُمن ايمانا قويا بأن التعاون بين الدول العظمى إذا كان يستند على ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، كما هو الحال بالنسبة للمشاكل الاقليمية الأخرى ، فإنه يسهم اسهاما حاسما في التوصل الى حل عادل وعملي وقابل للتطبيق للمشكلة القبرصية بما يضمن السلم الدائم ، والحرية ، والعدالة والسعادة لجميع سكان بلدنا الصغير بصرف النظر عن الأمل الإثني فضلا عن السلم والأمن في المنطقة .

ونحن نأمل ونثق في أن الجمعية العامة التي طُلب اليها من جديد النظر في مشكلة قبرص بعد فترة اربع سنوات لم يُحرز فيها أي تقدم مضموني بل شهدت ملحة من الأعمال الاستفزازية الجديدة من جانب تركيا ، متساعدنا في جهودنا التي ترمي ، برغم كل شيء ، الى تحقيق هذه الاهداف التي تتفق تماما ومبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها . ولكن اسبحوا لي أن أوكد مرة أخرى أننا لسنا على استعداد للتخلي ، ولا نملك حق التخلي ، عن هذه الاهداف التي يستند بقاء شعبنا وبقاء قبرص بوصفها بلدا مستقلا وحررا على تحقيقها .

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي ككل ، ولا سيما القادرون على تقديم المساعدة ، أن يحملوا تركيا على إدراك ضرورة التخلي عن مخططاتها التوسيعية والانقسامية ضد

قبرص . وأن الاوان لحمل تركيا على الشعور بأنه لا يمكنها مواصلة تجاهل وإهمال أحكام
ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . وحان الوقت لحمل تركيا على أن تفهم وتدرك أن
الطبيعة الإلزامية والملزمة لقرارات مجلس الأمن أمر حقيقي . وأن الاوان لحمل تركيا
على الشعور بضرورة الامتثال لقواعد القانون الدولي .

إننا ندخل حقبة جديدة لا يمكن التفكير فيها بالسماح لاحد ، بصرف النظر عن
هويته ، أن يفسد ، أو يُقوّض ، أو يُخرب الجهود الرامية الى تحقيق السلم والامن
والعدالة في أي جزء من اجزاء العالم .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر

رئيس جمهورية قبرص عن البيان الهام الذي القاه لتوه .

امطّح الرئيس سيبروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص من قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد فا آي كولون ، رئيس وزراء ساموا الغربية المستقلة ووزير خارجيتها

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الان السى

بيان رئيس وزراء ووزير خارجية ساموا الغربية المستقلة .

امطّح السيد فا آي كولون رئيس وزراء ساموا الغربية المستقلة ووزير

خارجيتها الى قاعة الجمعية العامة .

السيد فا آي كولون (ساموا) (تكلم بالساموية وقدم الوفد نمسا

بالانكليزية) : اسمحوا لي ياسيدي ان اتقدم اليكم بتهنئة صادقة على انتخابكم لرئاسة

الجمعية العامة . ونحن واشقون من انكم ستوجهون مداولاتنا بحرم وقدرة .

وأود أيضا أن أهنئ السفير جوزيف ريد على توليه منصب وكيل الأمين العام

لشؤون الجمعية العامة والشؤون السياسية ونرحب به بحرارة .

ونتوجه أيضا بالشكر والامتنان للسيد همايون رشيد جودري من بنغلاديش لحكمته

ومهارته في توجيه أعمالنا أثناء دورة الجمعية العامة الماضية .

ويسعدنا أن نرى الأمين العام ينعم بصحة جيدة ونعرب عن احترامنا وامتناننا

له لجهوده الصبورة التي لا تعرف الكلل من أجل تسوية المشاكل الدولية الصعبة .

لقد كان العام الماضي عام ابتهاج واحتفالات لامتنا التي احتفلت بالذكرى

الخامسة والعشرين لحصولها على الاستقلال . كان عاما مفعما بالفخر ومناسبة للتأمل

ولتجديد العزم ، وفرمة للتأمل في قيمنا ومثلنا الوطنية وإعادة تقييم أهدافنا

وتطلعنا . والواقع إن الاحتفال أتاح لنا الفرمة للتطلع نحو مستقبلنا في ضوء الدروس المستفادة أثناء الأعوام الخمسة والعشرين الماضية . ونحن نؤمن بأن هناك ميزات جمة تنطوي عليها عملية التمهّل والتقييم في الأوقات المناسبة لما حققناه من نجاحات وما أصابنا من إخفاق ، وهذا بطبيعة الحال ما قامت به الأمم المتحدة عندما احتفلت بالذكرى الأربعين لإنشائها منذ عامين . وقد هيات تلك المناسبة لنا جميعا فرمة للتمن والتأمل في تاريخها ومستقبلها . وترددت اصداء مدوية لعقد العزم على تجديد الإيمان بمثلها العليا في ذلك العام ، واقتـرن ذلك بالشروع في البحث بـبصيرة جديدة عن أفضل السبل لتحقيق هذه المثل العليا . وقد أسفر ذلك عن إعادة تقييم واقعي بدأت بعملية إصلاح نشق أن أثارها الحميدة البعيدة المدى لن تقتصر على الأداء الحالي للأمم المتحدة وأعضائها وإنما ستؤمت أيضا إلى صورة الأمم المتحدة في أعين المجتمع الدولي .

ولاحظ الأمين العام في تقريره السنوي أن اتخاذ القرار ٢١٢/٤١ الخاص بامتعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة كان خطوة يمكن أن تعني نقطة تحول كبيرى للأمم المتحدة . ونحن نتفق معه ونعترف بالمشاكل والاضطراب القائمة ، ولكننا ، مع ذلك ، نشعر بالاطمئنان . ولذلك نشعر أن هذا العام هو عام التفاؤل ، لا فيما يخص المسائل العملية والاملاحة فقط ، ولكن فيما يخص الإرادة السياسية والتعاون الجساري داخل الأمم المتحدة أيضا . ويبدو لنا أن هناك مزيدا من التعاون ، ومزاجا توافقيها يسري في الأمم المتحدة ، ونأمل ألا يكون هذا اعترافا بتجدد الثقة في الأمم المتحدة واهدافها فقط ، بل وإحياء لروح التعددية ، والإقرار بالتكافل العالمي المتبادل . وفي حالات عديدة ، قد تبدو أحيانا ميثوما منها ، هناك ما يدل على أن الحلول ممكنة ، وفي بعض الحالات ليست بعيدة المنال .

لا تزال الحرب الإيرانية العراقية المدمرة مستمرة ، وهي حرب بين بلديين شقيقتين . ولكننا نرى تميما واجمعا في مجلس الأمن في السعي إلى وقف لإطلاق النار ، ودأبا من جانب الأمين العام في محاولة لوضع حد لهذه المأساة . وينبغي أن تستمر هذه الجهود ، واتخاذ ما لا بد من اتخاذه من إجراءات لتحقيق وقف إطلاق النار ، والكف عن إذكاء لهيب هذه الحرب ببيع الأسلحة إلى كلا الطرفين .

وفي أفغانستان ، وإن كانت القوات الأجنبية لا تزال تحتل البلاد ، فالمفاوضات الرامية لانسحابها قد وصلت إلى مرحلة متقدمة ، ويشجعنا على الأمل قرب ظهور حل يضمن انسحاب القوات وتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم ، وتمكين الأفغان من اختيار حكومتهم بحرية ، والاشتراك في إعادة تعمير البلاد التي مزقتها الحرب .

وفي كمبوتشيا ، ومع أن القوات الأجنبية ما زالت هناك والنزاع مستمر ، فإن الأمين العام قد ذكر في تقريره أنه استشف بعض علامات التحرك يأمل أن تسير في الاتجاه الصحيح . ونحن نشعر بالطمأنينة إزاء هذا . ونلاحظ أن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في اجتماعهم الذي عقد في بانكوك في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، قد دعوا إلى "حفلة كوكتيل" يمكن فيها للأحزاب الكمبوتشية وفييت نام أن تبدأ الحوار ، وإننا

نشني على جهود الرابطة للتوصل الى حل لمشكلة كمبوتشيا ، وتعزيز السلام في جنوب شرقي آسيا . وإنما نشجع قبول اقتراح الحكومة الائتلافية المؤلفة من ثمانى نقاط ، والداعي الى مصالحة وطنية تفضي الى تاليف حكومة رباعية مشترك فيها الاطراف كافة ، ويرأسها الامير سيهانوك الذي يحظى باحترام واسع .

وفي أمريكا الوسطى ، وحتى الى عهد قريب كان الحل يبدو بعيد المنال ، ولكننا نرى الآن في خطة الرئيس اربياس للسلام المؤلفة من عشر نقاط ، ان احتمال السلم والتسوية قد اصبح واقعا ممكنا ، وشرعنا بالارتياح لإبرام اتفاق غواتيمالا بين بلدان أمريكا الوسطى ، وهو اتفاق يرمي الى اقامة السلام وفقا لمبادئ السيادة ، والامن المشترك ، وعدم التدخل ، والديمقراطية والتنمية . وينبغي ، الآن ، ان نأمل ان تحافظ جميع الاطراف المعنية على زخم عملية السلم .

وفي شبه جزيرة كوريا ، فإن تخفيف حدة التوتر بين شطري شبه الجزيرة ، يعسد أكثر الخطوات جوهرية لحسم المسألة الكورية ، وفي النهاية اعادة التوحيد السلمي عن طريق الحوار والتفاوض . ويحدونا الامل ان يستأنف الحوار قريبا لصالح السلم والامن في المنطقة . وكخطوة نحو المصالحة واعادة التوحيد ، نؤيد انضمام الشمال والجنوب الى الامم المتحدة . ويحملنا مبدأ العالمية على تاييد انضمام جميع البلدان التي ترغب في هذا وتكون مستعدة للالتزام بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ونلاحظ ان جمهورية كوريا عضو نشط في المجتمع الدولي ، وانها تفي بجميع الشروط ، وسوف تستضيف سيثول عاصمة جمهورية كوريا دورة ١٩٨٨ للألعاب الاولمبية . ونأمل ان تساعد الروح الرياضية التي ستتولد عن المشاركة في الألعاب الاولمبية في العام القادم في سيثول على جمع بلدان العالم في وثام ، علاوة على خلق مناخ يؤدي الى تحسين العلاقات بين شمال كوريا وجنوبها . وإنما نعرب عن تمنياتنا بنجاح الألعاب الاولمبية هذه .

وعلى الرغم من ان مشكلات لبنان والنزاع العربي الاسرائيلي تبدو مستعصية على الحل ، إلا ان هناك بصيصا من الامل . وإن كانت جذوة الامل الطفيفة في حل سلمي في لبنان تومض من وقت لآخر ، إلا انها سرعان ما تخبو لسوء الحظ قبل ان تثمر . لا بد من

العمل على وقف التدخل الخارجي في لبنان ، ولا بد من انسحاب القوات الاجنبية ، ولا بد من صيانة استقلال لبنان وسيادة وسلامة اراضيها . كما ان قوات الامم المتحدة المؤقتة لا بد من احترامها وتمكينها من القيام بولايتها ، وتنفيذ مهمتها الهامة في حفظ السلم دون اية مضايقة . ولا بد من ان نقدم لها دعمنا الكامل* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ولد بيه (موريتانيا) .

وفي الشرق الأوسط أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بفكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة . ونرى أن عقد هذا المؤتمر بمشاركة كل الاطراف المعنية وموافقته ، سيكون تطورا ايجابيا للغاية . وأي حل لهذه المشكلة لا بد وأن يضمن حق اسرائيل في وجود آمن داخل حدود معترف بها دوليا وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بل وفي العيش على أرضه في ظل السلطة التي يريدها وشكل الحكومة الذي يختاره .

هناك منطقة واحدة فقط في العالم لا يبدو فيها أي أمل يذكر في الوقت الحالي ، وهي جنوب افريقيا . فمواصلة حكومة جنوب افريقيا تطبيق نظام الفصل العنصري البغيض أمر غير معقول تماما ، وكذلك إرجاؤها الذي لا مبرر له لتنفيذ عملية انتقال ناميبيا الى الاستقلال واستمرارها في احتلال ذلك الإقليم واستقلاله على نحو يتنافى مع القانون . كما أن لجوء جنوب افريقيا الى مدّ صريان حالة الطوارئ ، واستمرار أعمال قمعها الوحشي وانتهاكاتها لحقوق الإنسان التي تشمل حتى الاطفال المفقار أمر جعلها منبوذة بين الأمم . وينطبق هذا أيضا على هجماتها على دول خط المواجهة ، التي تحتاج الى المساعدة والدعم الدوليين ، ولا بد من تقديمهما اليها . وينبغي الإبقاء على الضغوط على جنوب افريقيا . ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبلدان الكومنولث في هذا الصدد .

وهناك بصيص من الأمل الذي يبشر بالخير على الساحة الدولية ، يتمثل في القمة المقترحة عقدها بين قائدي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وفي الاتفاق الذي توصل اليه للعمل من أجل إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى . وهذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يقترح فيها التوصل الى اتفاق يزيل بالفعل الأسلحة النووية . ونرى في ذلك خطوة مبدئية هامة وإيجابية للغاية نحو الحفاظ على كوكبنا ، الأمر الذي يجعلنا نشيد بها .

وهناك خطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه تتمثل في تقرير لجنة برونتلاند المعنون "مستقبلنا المشترك" الواضح تمام الوضوح في تأكيده على الطابع الملحّ لحماية مواردنا وبيئتنا . ويعتمد بقاءنا وبقاء البيئة الخاصة بكوكبنا على استجابتنا

للشواغل الأيكولوجية العاجلة التي يسترعي العلماء في كل أرجاء العالم انتباهنا إليها ، لقد تصرّف مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أفضل وجه بتقديمه هذا التقرير إلى الجمعية العامة مع تقرير رئيسي آخر له دلالة هامة ، وعنوانه "المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" . إن بلدان العالم لا يمكن أن تتجاهل أكثر من ذلك التهديدات الكثيرة المحيطة ببيئتنا مثل انخفاض كثافة طبقة الأوزون وأثره في ارتفاع درجة حرارة الأرض ، وهو ما يسمى "أثر الدفيئة الزجاجية" ، والتصحر ، وإزالة الأحراج ، والتلوث دائم التزايد ، وتسميم الأرض والبحر والسماء من النفايات والمخلفات الكيميائية . وقد قامت الدول الأعضاء ، امتثالاً لأحكام اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥ ، باتخاذ خطوة محدودة ، بموافقتها على القضاء التدريجي على كلوريد الكربون الفلوري . بيد أنه مازال هناك الكثير الذي يتعيّن عمله في هذا الصدد ، ولا بد من أن يتم ذلك على نحو عاجل . وتعبّر الاتفاقية التي أبرمت مؤخراً بشأن حماية الموارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ عن قلقنا الحقيقي البالغ على البيئة .

وعلاوة على الجهود المبذولة في مجال البيئة هناك عمل أساسي يجري تحت رعاية الأمم المتحدة في ميادين عديدة أخرى ، يؤثر تأثيراً عاجلاً على فرص البقاء المتاحة لنا ويعطينا بعض الأمل بأننا قد نتمكن في نهاية المطاف من التغلب على الأزمة التي تواجه العالم اليوم .

إن المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها الذي عقد تحت الرئاسة القديرة لرئيس وزراء ماليزيا السيد ماهاتير محمد في فيينا في شهر حزيران/يونيه كان خطوة هامة إلى الأمام في المحاولات الرامية إلى القضاء على هذه الآفة ، كما كان مثالا له دلالتة للتعاون الدولي الناجح . ويعتبر البرنامج المكون من ٢٥ نقطة الذي وضعه ذلك المؤتمر خطة مكافحة شاملة في الحرب ضد المخدرات .

تواصل منظمة الصحة العالمية بذل جهودها في مكافحة الأمراض والأحوال المحيية السيئة في كل أرجاء العالم . وقد أكدت المأساة العالمية الناجمة عن انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسبة (مرض الإيدز) والاستجابة الجديرة بالثناء لمنظمة الصحة العالمية من خلال برنامجها الخاص المتعلقة بهذا المرض ، على أهمية التعاون الدولي في مجال الصحة تحت رعاية الأمم المتحدة . وسوف تفضلع منظمة الصحة العالمية بدور ريادي أساسي وتنسيقي في الحملة الإعلامية من أجل الوقاية من هذا المرض ومكافحته وإجراء البحوث عليه وتوعية الجمهور بأخطاره .

وقد كانت الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لقاء هاما له دلالة بالغة رغم قتامة التوقعات التي سادت قبل انعقاده . فقد تم في ذلك المؤتمر إحياء الحوار الاقتصادي الدولي وإجراء تقييم واقعي للمشاكل الاقتصادية . ودلت الوثيقة الختامية التي أُقرت بتوافق الآراء على أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يمكن أن تستمع بعضها البعض وأن تعمل معا من أجل تحقيق تفاعل بنّاء ومتعمّد الأطراف . ومن دواعي التشجيع التصميم الذي أبدته البلدان ذات الاقتصادات القوية على اتخاذ خطوات محدّدة لإعادة بعث الحيوية في التنمية والنمو والتجارة الدولية . وفي هذا الصدد نرحب بقرار اليابان بتحويل بعض فوائضها الخارجية الى البلدان النامية ترحيبا حارا . وهناك تسليم بالتفاقم الخطير في حالة أقل البلدان نموا وبانهيار عملية التنمية فيها . وتقول الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر :

"كان هناك توافق في الآراء بشأن ضرورة التنفيذ الكامل والسريع

لبرنامج العمل الجديد والكبير وللتوصيات المتعلقة بالاستعراض النصفى الأول

على النحو المعتمد" . (الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع ، الفقرة ١١٠)

وتؤيد ساموا هذا الزخم تأييدا تاما ، وهي على ثقة بأن هذا الاتجاه الإيجابي المبدئق عن المؤتمر سوف يستمر .

إن العمل الهام الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جدير بأن يلقى دعمنا المتزايد ، إذ تمثل مدخلات هذا البرنامج في الأنشطة الإنمائية للبلدان المتخلفة عنصرا قيّما من عناصر المساعدة الشاملة المقدّمة الى تلك البلدان .

وينبغي تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يبذل قمارى جهده للاضطلاع بفعالية وكفاية بالدور الفريد المناط به لتقديم المساعدات الإنمائية الشاملة . وكان من الأحداث الهامة في دورة الاونكتاد السابعة ، توقيع عدد من البلدان على اتفاقية الصندوق المشترك للسلع الاساسية أو التصديق عليها . ويعتبر هذا خطوة هامة في سبيل تشغيل الصندوق كما أن قرار الاتحاد السوفياتي بالتوقيع عليها يتسم بأهمية خاصة .

إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له أهميته الكبرى ايضا بالنسبة لمستقبل العالم . ويعتبر انعقاد لجنة الجنوب التي بدأت عملها بالفعل ، بادرة خير في هذا المجال . ومن المشجّع أن تؤيد كثير من البلدان النامية تشكيل لجنة الجنوب المستقلة المعنية بالمسائل الإنمائية طبقا لتسميتها الرسمية ، ونحن نرى أنه ليس هناك من هو أفضل لرئاستها من السيد جوليوس نيريري . ويحدونا الأمل أن تؤيد جميع بلدان الجنوب أعمال هذه اللجنة .

إن المؤتمر الدولي المعني بالصلبة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي عقد مؤخرا في المقر الرئيسي للأمم المتحدة ، ركّز الانتباه على أولويات اليوم التي جعلت نفقات التسلّح لا تتناسب على الاطلاق مع نفقات التنمية . فبالقياس الى حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والفقر والبؤس الذي يعاني منه أكثر من ثلثي الجنس البشري ، ناهيك عن المشردين الذين توليهم الأمم المتحدة اهتماما خاصا هذا العام ، يكون مدى الانفاق على الميزانيات العسكرية في جميع أنحاء العالم قد تجاوز كل التصورات . ومع ذلك ، فثمة بعض التطورات المشجّعة مثل برنامج الصين لخفض جيشها بمقدار مليون جندي وهذه التطورات تحيي آمالنا في أن يحدث التغيير الذي يمكّن العالم في نهاية المطاف من أن يركّز اهتمامه على ما ينبغي ، أي على الصحة والرفاهية لشعوب العالم .

وقد ظهرت بوادر الأمل في عدد كبير من المجالات الأخرى لنزع السلاح . فنجساح المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة الذي عقد في استكهولم في عام ١٩٨٦ ، كان أمرا مشجعا فضلا عن التقدم المحرز من أجل التوصل الى اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . وبينما نشعر بالاطمئنان إزاء هذه التطورات ، فإننا نشعر بالقلق إزاء مواصلة التجارب النووية وانتشار الاسلحة النووية . ونعتبر الانتهاء من معاهدة الحظر الشامل للتجارب أمرا ذا أولوية ملحة ، ونعلق أهمية كبرى على القبول العالمي لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

أختم بياني بالانتقال الى الحديث عن إقليمنا بوصفي الرئيس الحالي لمحفل جنوب المحيط الهادئ .

أود أن أشير مسألة عرضتها دول المحفل الأعضاء في الأمم المتحدة على هذه الجمعية ، وهي تشكّل مصدر قلق عميق لنا جميعا في ذلك الإقليم ، ألا وهي الحالة في كاليدونيا الجديدة .

إن محفل جنوب المحيط الهادئ ، كما يعرف أعضاء الجمعية العامة ، منظمة إقليمية للشعوب المستقلة المتمتعة بالحكم الذاتي في جنوب المحيط الهادئ . ويجتمع رؤساء حكومات بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ مرة كل عام لمعالجة المسائل ذات الأهمية للإقليم . وقد أدت الدراما المتأنية لخطورة المشاكل المتفاقمة في كاليدونيا الجديدة الى أن يخلم رؤساء الحكومات الى نتيجة مفادها أن اشترك الأمم المتحدة أمر ضروري . ولذلك صعدنا الى إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وارتأى المحفل أيضا متابعة الحوار مع فرنسا لحثها على امتئناك الحوار مع جميع الاطراف في كاليدونيا الجديدة .

ولذلك طلبت بلدان المحفل إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة انطلاقا من إيمانها العميق بأن هذا من شأنه أن يساعد على إحراز التقدم في مسألة كاليدونيا الجديدة من أجل تحقيق الممارسة المشروعة لتقرير المصير بالتعاون مع الأمم المتحدة . لقد أدركنا أن مبادئ إنهاء الاستعمار - بما في ذلك الحق الثابت في تقرير المصير الذي

ينم عليه الميثاق والإعلان الخاص بإنهاء الاستعمار - تنطبق على كاليديونيا الجديدة .
كما أدركنا أن كاليديونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في إطار الميثاق
وإعلان إنهاء الاستعمار . وبإدراكنا مع الامتنان للدور البنّاء الذي لعبته الأمم
المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار في المحيط الهادئ ، يشعر أعضاء المحفل أن الأمم
المتحدة يتعين عليها أن تشترك في مواصلة هذه العملية حسب الأصول وعلى أتم وجه .
هذه هي أسباب سعيها من أجل إعادة إدراج هذه المسألة ، وقد شعرنا بالارتياح
إذ علمنا أن المجتمع الدولي ، مع الدعم القيم من بلدان حركة عدم الانحياز ، اتخذ
نفس وجهة النظر عندما حظي القرار ٤١/٤١ ألف بدعم قوي في الدورة السابقة للجمعية
العامة . ونحن نمرب عن عميق امتناننا لذلك الدعم الذي مهد السبيل أمام الأمم
المتحدة لتقوم بدور حقيقي وبنّاء للوصول بكاليديونيا الجديدة الى مرحلة الممارسة
الحقيقية لحق تقرير المصير وفقا لممارسات الأمم المتحدة ومبادئها . ونحن نشعر
بالسرور ايضا لما حققه هذا من زيادة اهتمام المجتمع الدولي بالمسألة مما أدى الى
تركيز الاهتمام على المحنة التي يعيشها السكان الاصليون في كاليديونيا الجديدة .
وقد نظرت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار مرتين في مسألة كاليديونيا
الجديدة منذ إعادة إدراجها . وفي شهر آذار/مارس اعتمدت اللجنة قرارا يدعو فرنسا
الى التعاون مع اللجنة ، وإرسال المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .
وحس القرار فرنسا على إعداد الإقليم لممارسة تقرير المصير على نحو حر وحقيقي . ومن
المؤسف أننا لم نشهد بعد أي تعاون من جانب فرنسا .
وفي شهر آب/أغسطس ، اعتمدت اللجنة قرارا بشأن كاليديونيا الجديدة بعد
مناقشة مضمونية . وقد أعرب القرار ، في جملة أمور ، عن الأسف لان فرنسا لم تستجيب
لطلب إرسال المعلومات .

ويعلن أن التقدم صوب حل سياسي طويل الأجل في كاليدونيا الجديدة يتطلب عملاً حراً وحقيقياً من أعمال تقرير المصير يتسق ومبادئ الأمم المتحدة وممارساتها . ويؤكد القرار أن هذا العمل الذي ينبغي أن يفسح المجال لجميع الخيارات ، لا بد أن يسبقه برنامج شامل للتشقيف السياسي تُعرَض فيه كافة الخيارات عرضاً نزيهاً وتُشرح النتائج شرحاً كاملاً . هكذا أوضحت اللجنة لفرنسا ما يطلبه منها المجتمع الدولي .

كما أن اللجنة وفرت محفلاً قيماً لسماع آراء الملتزمين وبخاصة ممثلي الشعب الأصلي في كاليدونيا الجديدة . وسيُسمع هؤلاء الممثلون مرة أخرى عند نظر المسألة في الجمعية العامة .

ويبين مما قلت أن موقف فرنسا حيال الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة كان باستمرار موقف عدم التعاون . فلم تكن هناك أي استجابة لأي اتصالات أجرتها الأمم المتحدة بشأن كاليدونيا الجديدة ولم ترسل أي معلومات حسبما تقضي المادة ٧٣ هـ من الميثاق .

والواقع أن فرنسا لم تحد عن السبيل الذي حددته من جانب واحد . فقد مضت قدماً فيما كانت تنتويه وهو ما يسمى بالاستفتاء على مستقبل كاليدونيا الجديدة الذي أجري في ١٣ أيلول/سبتمبر .

وقد استمعت الجمعية العامة إلى التفسير الفرنسي للاستفتاء حسبما ورد في الكلمة التي أدلى بها وزير خارجية فرنسا في ٢٣ أيلول/سبتمبر . ونحن في المحفل لا نسمعنا قبول ذلك التفسير ، فالادعاء بأن ما يسمى بالاستفتاء حدد بمفهوم شرعية المستقبل السياسي لكاليدونيا الجديدة ، هو كما ذكرت سلفاً ، أمر لا يمكن إقراره . ونظراً إلى هذه الظروف أي نتيجة أخرى كان يمكن أن نتوقع ؟ والواقع أنه كان ذروة ما بذلته حكومة فرنسا على مدى الأشهر الماضية من جهود دائمة للتوصل إلى نتيجة مواتية لاستمرار الحكم الفرنسي . وبإجراء ذلك الاستفتاء ، لم تلق فرنسا كبير بال لم تُعن على الإطلاق بالممارسات والمبادئ المستقرة في مجال إنهاء الاستعمار والمكرمة في الميثاق . فقد كان الاستفتاء عملاً من جانب واحد يخلو من أي مغزى بالنسبة لهذه الهيئة .

لماذا نعتبر ذلك الاستفتاء عملاً غير مقبول ؟ هناك حقيقة أساسية وهي أنه لا يتطابق مع مبادئ إنهاء الاستعمار . فهو لم يجر بالتعاون مع الأمم المتحدة ؛ ولم تتح للنخبين سوى خيارات محدودة ؛ ولم تكن هناك توعية سياسية فيما يتعلق بالخيارات ؛ واقترن خيار الاستقلال ضمناً ، وفي بعض الأحيان صراحة ، بالوعيد والتهديد ؛ وهنت الدولة القائمة بالإدارة حملة ضارية لترجيح خيارها المفضل ؛ وفرضت على المعارضين للاستفتاء قيوداً مشددة عند دفاعهم عن وجهة نظرهم ؛ كان وجود ٨٠٠٠ جندي فرنسي فضلاً عن لجوء الشرطة إلى العنف لقمع المظاهرات السلمية من العوامل المحبطة . لقد كان ممارسة جوفاء وعقيمة .

ولا عجب في أن الغالبية العظمى من الشعب الأصلي لم تشارك في عملية معيبة كهذه . والواقع أن ما يربو على ٨٠ في المائة من الكانك لم يدلوا بأصواتهم . والدرس الوحيد الذي يمكن استخلاصه من هذا الاستفتاء - وهو درس لا بد أن نأخذ له جميعاً عميق الأسف - هو أن الخلافات الأساسية في مجتمع كاليدونيا الجديدة مازالت قائمة بل واتسع نطاقها . وفي رأينا أن الاستفتاء لم يحل شيئاً بل أدى إلى تفاقم الحالة . ومن الواضح أنه لن يمكن كفالة مستقبل كاليدونيا الجديدة دون مشاركة أولئك الذين يقيمون في الإقليم منذ زمن طويل والذين لديهم التزام تجاهه . ونحن نهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تشرع في عملية حوار وصولاً إلى عمل حر وحقوقي من أعمال تقرير المصير يتسق ومبادئ الأمم المتحدة وممارساتها المقبولة عالمياً .

ولسنا في حاجة إلى تذكير البلدان الأعضاء في هذه المنظمة ، وكثير منها حصل على استقلاله بدعم من هذه الهيئة ، بأن من حق الشعوب أن تنتظر من الجمعية العامة أن تناصرها في سعيها من أجل تقرير المصير . وينبغي النظر إلى كاليدونيا الجديدة من هذا المنظور التاريخي الواسع . أما المبادئ التي لا بد أن تسترشد بها الجمعية العامة في هذه الحالة فهي ذات المبادئ التي اتبعتها في حالات بلدان أخرى مستعمرة . وهي واردة في مشروع القرار المقدم من لجنة الـ ٢٤ الخاصة والذي ستنظره الجمعية العامة في وقت لاحق من هذه الدورة ، والمبادئ واضحة لا لبس فيها . والمحاولات

الرامية الى التهرب منها لا تحقق مصالح أحد على الإطلاق . وسوف يتناول أعضاء المحفل
البند المتعلق بكاليدونيا الجديدة في وقت لاحق من هذه الدورة ، مسترشدين بهذه
المبادئ .

وليوفقكم الله في مداولاتكم .

الرئيس : أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس وزراء دولة ساموا

الغربية على البيان الهام الذي أدلى به لتوه .

امطح السيد فا آي كولون رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة ووزير

خارجيتها الى خارج قاعة الجمعية العامة .

السير ساتكام بوليل (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني كثيرا أن أتكلم في هذا الجمع الموقر . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ بكل حرارة السيد بيتر فلورين على انتخابه بالاجماع للترشاة ، وتلك إشادة ملائمة بخصاله الشخصية وببلده . ولا يشك وفد بلادي في أنه بفضل مهاراته الدبلوماسية الواسعة وخبرته السياسية الكبيرة ، سوف تجري مداولاتنا بروح من التفاهم والصدقة .

وأود كذلك أن أتقدم بالتهاني الى سلفه ، السيد جودري ، للمهارة والبراعة اللتين أدار بهما الدورة الماضية . وإننا نشعر له بالامتنان لإسهامه القيم في حل عدد من القضايا الدقيقة ، البالغة الأهمية بالنسبة لبقاء الأمم المتحدة ، التي هي محط آمال ومطامح الجنس البشري .

أود أيضا أن أسجل تقديرنا العميق لتفاني السيد بيريز دي كوييار في معيه لتحقيق الأهداف الواردة في ميثاق المنظمة . فبفضل بُعد نظره وحنكته ، اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في صيانة الاستقرار والسلم العالمي .

لاتزال المهام التي تنتظر منظمنا معقدة كما كانت من قبل . ورغم أنه قيل مرارا وتكرارا ان الأمم المتحدة لا حول لها ولا قوة ، فإن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة كان لها دون شك أثرها على مسيرة الاحداث . وهذا يدل على أن قرارات الأمم المتحدة لا تزال مهمة ، وإن كانت تعتبر في معظم الأحيان ذات قوة معنوية فحسب .

وإن نزع السلاح ، ولاسيما نزع السلاح النووي ، من بين المشاكل الرئيسية التي تواجه عصرنا . وإذا لم تحل هذه المشكلة البالغة الأهمية في أقل وقت ممكن ، فإننا سوف نواجه احتمال التدمير الشامل والفتاء . وفي رأيي أنه ينبغي أن نكرس أنفسنا بكل طاقاتنا وجهاداتنا لهذه المشكلة . وينبغي أن يكون جليا أن الاسلحة المكشوفة والمتطورة لا يمكن أن تكفل السلم العالمي . والبديل أبشع من أن نتصوره . وإنني على ثقة من أننا نبلغ من التعقل ما يحدونا على تعزيز ترتيبات الأمن الجماعي باسم مستقبل الاجيال التي لم تولد بعد . ولا يمكن إنكار الاسهام الإيجابي الذي تضطلع به

قوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة وأرى أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتعزيز هذه القوات من أجل تحقيق الاستقرار في الشؤون العالمية . والتعقل يملينا إتباع هذا السبيل .

لقد تكلمنا في مناسبات سابقة عديدة عن الموارد الهائلة والقدرات الإنسانية الضخمة التي تكرر لاستحداث وصنع مزيد من أدوات الموت الأكثر كفاءة . ويبلغ الإنفاق العالمي على الأسلحة الآن ما يقرب من ترليون دولار سنويا - أي ما يقرب من ٢٠٠ دولار سنويا لكل فرد على الأرض اليوم . ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في العديد من أقل البلدان نموا لا يوازي هذا الرقم ، كما أن البلدان النامية الأخرى ليست في وضع أفضل بكثير . ولا شك أن هذا التناقض المارخ يشكل مفارقة من أبلغ مفارقات عصرنا . ويعتبر اعتماد الوثيقة الختامية من جانب المؤتمر الدولي المعني بالملحة بين نزع السلاح والتنمية المنعقد أخيرا لوثيقته الختامية ، خطوة هامة اتخذها المجتمع الدولي نحو تصحيح هذا الخلل . وبينما نأسف لعدم وجود التزامات مالية ملموسة ، فإننا نؤيد بالكامل كل التدابير الواردة في برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر ونناشد كل الدول الأعضاء ، ولا سيما المنتجة الرئيسية للأسلحة ، أن تطبقه بالكامل . فمن طريق التسلح لا يمكن أن نحقق إلا سلما مؤقتا وغير مستقر ؛ أما السلم الدائم فلا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التنمية الاقتصادية والمشاركة في الشروة والموارد على أساس عادل .

وأرى من واجبي أن أشير مرة أخرى إلى نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا . ثمة إجماع في الرأي الآن على الصعيد العالمي على أن نظام الفصل العنصري بصيغته الحالية غير قابل للإصلاح ؛ بل إن هناك إدراكا متزايدا بأنه ينبغي القضاء على ذلك النظام . والحض المعنوي أو المحاولات الرامية إلى حث بريتوريا على إجراء تغيير حقيقي في موقفها لم تؤد إلى أي تغيير ذي بال . وكل الضغوط غير الجادة التي طبقت حتى الآن من جانب أولئك الذين يملكون القدرة الاقتصادية للتأثير على نظام جنوب

افريقيا ، لم تحقق آثارها المنشودة . ولهذا ، نود أن نوّكد من جديد الاعلانات العديدة التي اعتمدت في اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة والتي مؤداها أن مجلس الامن ينبغي أن يفرض الجزاءات الإلزامية الشاملة على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق .

إن بريتوريا لا تزال تراوغ وتناور ضد عملية تحرير ناميبيا . ، لقد أصبحت كل الشروط اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) متوافرة الآن فعلا ، إلا أن بريتوريا في عنادها ومشايرتها على إطالة احتلالها غير المشروع ، لا تزال تعلق حرية الشعب الناميبى على حل مشكلات دخيلة تماما .

ومرة أخرى ، نشعر بالقلق لأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر المحيط الهندي لم تستكمل بعد . والواقع أن تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي يوحي فيما يبدو - بأنه يمكن أرجاء انعقاد المؤتمر الى ما لا نهاية . وفي الوقت نفسه ، تسيير عملية عسكرية المنطقة قدما يوما بعد يوم ، مما يزيد من الاخطار المحيقة بالامن العالمي .

ومن المؤسف أن الإرادة الجماعية والجهد الجماعي لتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم مفتقدان قطعا فيما يبدو ، ومع ذلك فضرورة ذلك الإجراء واضحة أكثر من أي وقت مضى . ومن رأينا أن المشاركة الكاملة والنشطة من جانب جميع الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ومستخدمي الطرق البحرية للتجارة والمواصلات ، هي وحدها التي تكفل انعقاد المؤتمر الذي طال أمد انتطاره .

وأود أن أذكر الجمعية في هذا الصدد بأن أرخبيل تشاغوس ، التابع لموريشيوس قد اقتطع من أراضينا قبل أن نحصل على الاستقلال ، في إنتهاك صافر لمبادئ الامم المتحدة . وقد أرغم مكانه على النفي الدائم لتمهيد السبيل لإقامة قاعدة عسكرية في ديبفوغارسيا . والدور الاستراتيجي الرئيسي الذي تظلع به الآن ديبفوغارسيا قد جلب الخطر النووي الى قلب منطقة المحيط الهندي . وتعني خسارة تشاغوس أيضا حرمان شعب

موريشيوس من الوصول الى الموارد البحرية الهامة الموجودة حول الارخبيل . وإننا نجدد
مطلبنا بأحقيتنا لاستعادة أرخبيل تشاغوس وردة الى التراث الوطني لموريشيوس . ونحن
ممتنون للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وبلدان حركة عدم الانحياز ، وكذلك
البلدان الصديقة الأخرى لدعمها القوي والدائم لمطلبنا العادل .

أما الحرب بين إيران والعراق فقد وصلت حالها الى مستوى جديد في تهديدها
لسلم المنطقة ، مع دخول وحدات عسكرية تابعة لعدة دول كبرى إلى الخليج الفارسي .
وقد ترتب على هذه الحرب التي لا نهاية لها خسائر مروعة في الأرواح والممتلكات ،
وما زالت تلك الخسائر آخذة في التصاعد على الجانبين . وقد قام أعضاء مجلس الأمن ،
في تحرك إجماعي نادر وميمون ، باتخاذ قرار يطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية
المسلحة . ونحن ندين بالطرفين المتحاربين اللذين تربطنا بهما علاقات ودية ، أن
يمتثلا لأحكام ذلك القرار ، كخطوة أولى صوب الحل العادل لهذا الصراع . وقد بات من
المستعصي التمكن بالعواقب التي قد تترتب على تصعيد الحرب ، وما يمكن أن ينجم عنها
على الصعيدين الإقليمي والدولي من تسلسل لردود الأفعال في مواجهة الوجود الرهيب
للغات العسكرية الأجنبية في مياه الخليج ، بحيث أصبح من المرعب أن يجازف أي من
الجانبين بزيادة المخاطر التي ينطوي عليها الوضع .

وإذ نقرب من نهاية السنة الدولية لإبواء المشردين نود أن نلقي الضوء على
المحنة الخاصة التي يعيشها أولئك الذين لم يشردوا فحسب بل أرغموا أيضا على ترك
أوطانهم على يد الاحتلال العسكري الأجنبي - وأعني بهم الفلسطينيين والكمبوتشيين
والأفغان وغيرهم ، الذين يتعين عليهم انتظار حلول السلم قبل أن يتحقق هدفهم
المزدوج .

لا بد من وضع حد لكل أشكال التدخل الأجنبي والاحتلال العسكري في أفغانستان
وكمبوتشيا ، واستعادة مركزهما غير المنحاز دون مزيد من الإبطاء . إن تدفق اللاجئين
المتواصل من هذين البلدين ، أدى لسنوات طويلة إلى إثارة التوتر والمشاكل الأمنية
في الدول المجاورة . وفي الزمن المعاصر ، كثيرا ما يستخدم التحرير ذريعة لحرمان
بعض الشعوب من حقها المتأصل في تقرير المصير .

ولقد أكد المجتمع الدولي كله تقريبا ، هنا وفي العديد من المحافل الأخرى ،
أن القضية الفلسطينية هي لب الحالة في الشرق الأوسط . ويبدو أن هناك بعض المؤشرات
التي تبشر بأن فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط أخذت تحظى في الآونة الأخيرة

بمزيد من التأييد . وكما أكدنا مرارا في الماضي يجب أن ينعقد هذا المؤتمر بالمشاركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية . ويجب أن تتضمن أية تسوية ، لكي تكون دائمة ، استعادة الشعب الفلسطيني الكاملة لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ولأول مرة ، فيما يزيد على ١٥٠ سنة ، تمكنت شعوب أمريكا الوسطى أخيرا من أن تتلاقى وأن تناقش مشاكلها المشتركة ، وأن تنجح في التوصل إلى اتفاق رحب به المجتمع الدولي بصورة منقطعة النظير . ويجب أن نتاج لذلك الاتفاق الإقليمي الناجح كل فرصة لكي يوضع موضع التنفيذ . ولنا وطميد الأمل في ألا تفرض أي قيود أو ضغوط خارجية على هذه العملية الأصلية التي تستهدف إحلال السلم في أمريكا الوسطى .

ومن دواعي الارتياح أن نلاحظ أن ثمة تسوية سلمية تم التوصل إليها مؤخرا في سري لانكا التي مزقتها الحرب والصراع شهورا طويلة . وفي هذا الصدد لا يفوتني أن أشهد إشادة خاصة بالدور الذي اضطلع به زعيما الهند وسري لانكا . وما أبدياه دون تردد من حنكة سياسية وروح التوفيق والمصالحة .

ونحن في موريشيوس نغفر دائما بسجل حياتنا التي يسود فيها السلم بين مجموعات السكان التي ننتمي إلى مختلف الأصول العرقية ؛ ونرحب بالتسوية السلمية في سري لانكا لأنها تعزز اقتناعنا بأن الشعب ، بمختلف أصوله ، يمكن أن يبني أمة سلمية متآخية .

وفيما يتعلق بكوريا ، ينتظر الشعب الكوري منذ نحو أربعين سنة إعادة توحيد بلده سلميا . وقد أصبح من الضروري أن تحل تدابير بناء الثقة محل العداوات والخلافات . ولا يماورنا أدنى شك في أن الشعب الكوري بأكمله ، في الشمال والجنوب ، سوف ينضم في نهاية المطاف إلى سائر المجتمع الدولي في الأمم المتحدة .

ويبدو أن الاقتصاد العالمي ما زال مستمرا في مساره الراكد ، ذلك أن بعض البلدان الصناعية الكبرى ما زالت تبدو عازفة عن حفز اقتصاداتها وتوليد الطلب والانتاج . وتسير التجارة الدولية في نفس الاتجاه . فلم يزد حجمها إلا بنسبة ٥ في المائة في السنة الماضية ، وبنسبة ٢,٢ في المائة فقط في سنة ١٩٨٥ . وانخفضت أسعار

والإنتاج . وتسير التجارة الدولية في نفس الإتجاه . فلم يزد حجمها إلا بنسبة ٥ في المائة في السنة الماضية ، وبنسبة ٢٢ في المائة فقط في سنة ١٩٨٥ . وإنخفضت أسعار السلع الأساسية الى أدنى مستوى وصلت إليه فيما يقرب من خمسين عاما . كما أن أغلبية البلدان النامية التي تعتمد على تجارة السلع الأساسية في جني الجزء الأكبر من حصيله صادراتها ، شهدت إنخفاضا قدره ٢٠ في المائة في معدلات تبادلها التجاري مع البلدان المتقدمة النمو . وقد أدت التدابير الحمائية التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة النمو الكبيرة الى تقويض فرص تهيئة ظروف أكثر مواتاة للنمو المعجل في التجارة الدولية .

إن الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) التي إعتمدت مؤخرا بتوافق الآراء ، تمثل إسهاما أساسيا أتى في حينه في توسيع آفاق التعاون المتعدد الأطراف من أجل حل بعض المشاكل الألف ذكرها . وتجدر الإشارة هنا الى أن هذه الوثيقة أوضحت مسؤوليات كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو في هذه المهمة الهائلة ، ولاسيما فيما يتعلق بأزمة الديون .

وقد جاءت نتائج ذلك المؤتمر قريبة من النتائج الإيجابية للدورة الإستثنائية للجمعية العامة المكرمة للأزمة الإقتصادية في افريقيا ، مؤكدة بذلك من جديد روح المشاركة المتكافئة التي ينبغي أن تسود بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، في أنشطة التعاون المتعدد الأطراف . والاجتماعان يمثلان معا دفعة هامة وميمونة لإنعاش الحوار بين الشمال والجنوب .

ولئن كان من السابق لاوانه في الوقت الراهن إجراء أي تقييم هادف للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي في افريقيا ، فإنه يبدو أن معدل وحجم تدفق الموارد المطلوبة قد قفرا عما كان متوقعا حتى الآن . وعلى سبيل المثال فإن تدابير تسوية الديون الرسمية ، وبخاصة فيما يتعلق بأكثر البلدان فقرا الواقعة جنوب الصحراء ، يجب أن تكون أشمل مما هي عليه الآن .

الافريقية . وكما أكد الأونكتاد السابح ، ثمة حاجة ماسة لأن تتخذ البلدان المتقدمة النمو اجراء بشأن السلع الأساسية والتجارة الدولية . وسيساعد مثل هذا الاجراء البلدان الافريقية التي تعول كثيرا على حاصل صادراتها من المنتجات الأولية ، في إعادة هيكلة اقتصاداتها والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون .

ونحن بلدان العالم النامي نتمنى أن يتسنى تهيئة مناخ أكثر مواتاة يساعد على تخفيف ضائقتنا التي بات يعجز عنها الوصف . وفي هذا الصدد ندعو إلى تحسين فرص التجارة مع البلدان الصناعية في مجال السلع الأساسية والمنسوجات وغيرها من السلع المصنعة . فهذا من شأنه مساعدتنا في الاستمرار في اتباع سياسات تنويع الصادرات التي نتبعها الآن* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة

وبينما يخضع الكثير من البلدان النامية لضغط صندوق النقد الدولي لتحرير نظمها الخاصة بالمبادلات التبادلية والتجارة نظير تكلفة سياسية واجتماعية كبيرة ، تلجأ البلدان الصناعية الى فرض قيود تجارية وتقديم إعانات تحت أقنعة مختلفة . ولكن الذي يشجعنا هو بصيم الأمل المتولد عن إنتهاء الإجتماع السنوي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوعود من جانب بعض البلدان الصناعية بالاضطلاع بدور أنشط فسي إعادة تشكيل الإقتصاد العالمي .

عندما نجتمع هنا في كل عام ونناقش بصورة متكررة القضايا العديدة التي طال أمدها ولايزال حلها في إطار الأمم المتحدة مستعصيا علينا ، ينبغي لنا ايضا أن نذكر أنفسنا بالمشاكل العديدة ايضا ، ولاسيما في المجالين الإقتصادي والاجتماعي ، التي تعالجها المنظمة باستمرار بنجاح أكبر .

وربما يشكل المؤتمر الدولي المعني باساءة إستعمال العقاقير والإتجار غير المشروع بها . المعقود في فيينا في أوائل هذا العام ، أهم معلم حتى الآن في العمل المتضافر الذي تقوم به كل الحكومات ضد هذه الآفة . فلغاية إنعقاد المؤتمر كان التعاون الدولي في مكافحة المخدرات أقل فعالية ، نظرا لأن كلا من البلدان المستهلكة من جانب والموردة من الجانب الآخر تلقى المسؤولية الرئيسية عن مكافحة اساءة إستعمال المخدرات على الجانب الآخر . ولذلك فإننا ممتنون للأمين العام لمبادرتيه التي جاءت في حينها لوضع حد لهذه المناقشة العقيمة .

ومن بين التدابير الرامية الى مكافحة اساءة إستعمال المخدرات والإتجار غير المشروع بها ، نود أن نؤكد على تلك التي ستؤدي الى تحسين تبادل المعلومات بشأن الإتجار بالمخدرات ، وتحسين معاهدات تسليم المجرمين وتنسيقها ، وتسهيل إفشاء المعلومات عن الممتلكات الآيلة من الإتجار غير المشروع بالمخدرات وضبطها ومصادرتها .

وكما أكدنا مرارا في الماضي لا بديل أمام أعضاء المجتمع الدولي الأصغر حجما والأضعف شأننا سوى اللجوء الى الأمم المتحدة في أوقات الشدة . ولهذا فإننا نشعر ببالغ القلق في كل مرة يصبح فيها مبدأ التعددية هدفا لهجوم الذين ربما يشعرون بالحنين الى العهود الماضية عندما كانت حفنة من الدول تسيطر على مصير العالم . وما الضائقة المالية الحالية للمنظمة إلا نتيجة لهذا الهجوم . ولكن في النهاية تعين حتى على الذين هم من أعنى نقاد الأمم المتحدة اللجوء من حين لآخر الى هذا المحفل لإكتساب تأييد دولي لسياساتهم . ولذلك علينا ألا نتردد على الإطلاق في التأكيد من جديد على إيماننا بمبادئ الميثاق وأن نواصل تعزيز أحكامه المتمثلة بالسلم والأمن الدوليين .

ولعلي أختتم كلمتي بالتأكيد مرة أخرى على أن الأمم المتحدة محفل حيوي الأهمية لإفصاح عن الخلافات فيما بين دول العالم . إنها وسيلة للحوار والاتصال وأفضل صمام أمان في عالمنا المضطرب .

خطاب السيد ادوارد فينيش آدمي ، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب

رئيس وزراء جمهورية مالطة .

امطحب السيد ادوارد فينيش آدمي رئيس وزراء جمهورية مالطة ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بالغ السعادة أن أرحب

برئيس وزراء جمهورية مالطة ، السيد ادوارد فينيش آدمي وأن أدعوه الى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

السيد فينيش آدمي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

أن أبدأ ، سيدي الرئيس ، بتهنئتكم على إنتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إننا لا نعتبر إنتخابكم ، ولا إنتخاب للمناصب الأخرى عملية روتينية وإنما تعبيراً عن إقتناعنا بأن كل عضو من الدول الأعضاء يظطلع

بدور بناء في مداوات هذه الجمعية العالمية ، ونحن على إقتناع بأنكم سوف تظلمون بدوركم بتفوق . ونعرب عن تهانينا ايضا لبقية أعضاء المكتب المنتخبين ، وكذلك للرئيس السابق على إسهامه الإيجابي في قيادة عمل الدورة الحادية والاربعين .

وأود ايضا أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، المشار في دوره النشط الذي يظلم به في خدمة هذه المنظمة وفي محاولة تقريب الأطراف في عدد من الصراعات للوصول الى حل تفاوضي لمشاكلهم . إن هذه الجهود تستحق تأييدنا التام .

لقد مضى ٢٠ عاما على آخر مرة خاطب فيها رئيس حكومة مالطة هذه الجمعية . إن حكومة بلادي المنتخبة حديثا تواجه بالطبع مهام شاقة وملحة داخليا . وإنسي ، اذ ادرك ادراكا تاما أنه لا ينبغي أن تحولنا المسائل المحلية عن دورنا الهام بالمشاكل كعضو في المجتمع الدولي ، إنتهزت هذه الفرمة للتأكيد على شقتنا بالدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تظلم به في صيانة السلم في العالم ، وتعزيز الأمن لكل دولة عضو ، وإحلال الحوار والمفاوضات محل الصراع المسلح ، وتشجيع التعاون على كل الامعدة ، وتخطي حواجز الجنس والأيدولوجية والحجم والقوة والشراء من أجل رفاه الإنسانية . وفي الوقت ذاته ، فإننا ندرك إدراكا تاما أن هذه القدرة على العمل الإيجابي لم تستغل بعد إستغلالا كاملا ، بل قد يبدو أحيانا أنه أسء إستخدامها أو امتخدمت في غير موضعها أو كانت موضع تجاهل في السعي الى تحقيق مصالح وطنية متصورة .

إن المصالح الوطنية لا يمكن تجاهلها . ونحن هنا كدول بمفردها ، وبعضنا مصنف في مجموعات رسمية أو غير رسمية تربطها مصالح دفاعية أو اقتصادية أو اقليمية مشتركة . بيد أن وجودنا هنا ينبغي أن يعد تعبيرا عن إيماننا بالمصلحة المشتركة للإنسانية بما يتخطى حواجز الحدود ، وينبغي أن يكون هدفنا الاساسي هو مواءمة المصالح الوطنية من أجل منفعتنا المتبادلة .

وما فتئت مالطة تؤمن بهذه المثل ، وتعد مبادرتنا قبل ٢٠ عاما في هذه القاعة ، عندما طرحنا فكرة إعلان قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الموجودين خارج

حدود الولاية الوطنية تراشا مشتركا للإنسانية ، دليلا على ذلك . وإن التقدم المحرز في هذه المبادرة عبر السنوات وتحت إدارات مختلفة وفي إطار وقائع سياسية وإقتصادية متطورة على الدوام ينبغي أن يشجعنا على أن نكون جسورين في أفكارنا وأكثر نشاطا في السعي إلى تحقيق هذه الأفكار .

إن حزبي في الحكم حاليا في مالطة ، ووجودي هنا يعد تأكيدا على أن نفس المثل التي استلهمها سلفي ، السيد جورج بورغ أوليفير ، هي التي تقودنا اليوم . وفي هذا الصدد ، أود أن أطرح أمرين لهما كما يبدو لنا أهمية حقيقية في هذه المرحلة الواقعة بين التوقيع على إتفاقية قانون البحار ودخولها حيز النفاذ التام . الأمر الأول هو أن هناك حاجة ماسة إلى إقامة محفل ما يستطيع فيه ممثلو الدول الإجماع مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بغية مناقشة شؤون المحيطات بطريقة متكاملة . فلا يوجد الآن محفل من هذا النوع . وقد قدمت مقترحات مختلفة لإزالة هذه الفجوة جديرة بالبحث . وأهم شيء هو إزالة هذه الفجوة نظرا للصلة الوثيقة بين الإستخدامات المتعددة لحيز المحيطات التي تصر عليها الإتفاقية إصرارا قويا .

والنقطة الثانية هي أن من النتائج الرئيسية للاتفاقية ، ولاسيما بعد إنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة ، ذلك الامتداد الواسع للولاية الوطنية على مناطق كبيرة من حيز المحيط . ومن الواضح أيضا أن العديد من الأمم لن تتمكن مع ذلك من الاستفادة من الموارد الجديدة المتاحة لها ، إما بصورة مباشرة أو بالتعاون مع أمم أخرى ، ما لم تتمكن من وضع نظم فعالة لإدارة تلك الموارد . بيد أنه ليس من الصعب أن ندرك أن العديد من الأمم لن تتمكن من إقامة المؤسسات الوطنية الملائمة ، على الأقل بدون أن تحصل على المساعدة العلمية والتقنية من المجتمع الدولي .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشرح لهذه الجمعية سياسة حكومة بلادي والطريقة التي ستتجلى بها في اتجاهنا أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة وفي المحافل الدولية الأخرى . إن الشعب المالطي يؤمن بالديمقراطية ، حيث يسود حكم القانون ، وحيث تتغير الحكومات نتيجة للرغبة المعرب عنها بحرية للشعب في انتخابات منتظمة . إننا لا نأخذ الأمور ببساطة ، ولا نريد أن نعطي أي انطباع بالتعصب الوطني . لقد مرَّ إيماننا بالديمقراطية التعددية بفترة التجربة ، وقد اجتاز الاختبارات وأصبح قويا بفضلها .

ونتيجة لذلك ، أتكلم كرئيس حكومة أمة أدخلت مؤخرا تعديلا هاما على دستورهما يبرز توافق الآراء في إطار البرلمان . لقد أعلنت مالطة اليوم دولة محايدة. تسعى بنشاط إلى إقرار السلم والأمن والتقدم الاجتماعي فيما بين جميع الأمم بالتمسك بسياسة عدم الانحياز . ونحن عازمون على التمسك بهذا الحكم الدستوري وعلى تفسيره بالمسؤولية والجدية اللتين يستحقهما . إننا نريد أن نولد الثقة . ونحن نعني ما نقوله ونقول ما نعنيه .

إن الحياد لا يعني بالنسبة لنا القيام بدور سلبي متقاعس في كل ما يسدور حولنا . وبادئ ذي بدء ، لسنا عديمي اللون في معتقداتنا الأيديولوجية ، وبدون أن ندين معتقدات الآخرين نعتزم أن ندافع عن القيم الديمقراطية والاجتماعية والثقافية التي نؤمن بها وأن نتمسك بهذه القيم . ونعلق أهمية كبرى على حقوق الإنسان وعلى حرية

ممارسة هذه الحقوق دون أي قيود لصالح الفرد ولصالح المجتمع الذي يعيش فيه . وهذه الحرية لا ينبغي أن يقيدتها العرق أو العقيدة أو الجنس ، ولذا لا يمكننا أن نؤيد سياسة الفصل العنصري التي تنتهج في جنوب افريقيا ، ونسعى بكل ما أوتينا من القوة إلى عدم الاكتفاء بالإدانة الشفوية لهذه السياسة بل إلى الإسهام إيجابيا في القضاء عليها . إننا لا نعتقد أن الصراع المسلح يشكل أفضل وسيلة لتحقيق هذه التغيرات ؛ لا ينبغي تأييد المواجهة المحتمدة التي تنجم حتما عن الصراع المسلح من وقت إلى آخر ؛ بل يجدر تشجيع المفاوضات النزيهة والحوار البناء - وينبغي أن تكون الأمم المتحدة المكان المثالي لعقدتها . واهتداء بهذه المثل العليا لا نريد أن نشترك في بيانات الإدانة لأنها عقيمة ، وخاصة لأن الإدانات الروتينية تنحو لأن تتخذ شكل القوالب الجامدة وأن تنطوي على التمييز . والأسوأ من ذلك أنها لا تسهم أي مساهمة إيجابية في بدء الحوار وحسم المشاكل .

إننا نواجه في جدول أعمالنا العديد من حالات الصراع ، بعضها قد استعصى حله منذ أكثر من جيل . ويجدر بنا ألا نسمح لأنفسنا بأن نقبل أن تكون هذه المسائل مسألة دائمة للمسرح الدولي . إن جسارة الرؤية والتخلص من المواقف العقيمة المعتادة أمران مطلوبان من أجل التوصل إلى حلول . والتفكير المطلوب ليس تفيرا في القوة العسكرية أو في التوزيع الجغرافي ، بقدر ما هو تغيير في أذهان البشر ، تغيير يمكن تحقيقه على أفضل وجه عن طريق تعزيز ثقة بعضنا ببعض . إننا ننظر إلى الاتفاق المبدئي الأخير المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن إزالة القذائف النووية القصيرة المدى والمتوسطة المدى بصفته خطوة إيجابية على الطريق الذي بيّنته لتوي . وكما سبق وذكر ممثلو دول أخرى ، يتعين علينا جميعا أن نحصر على ألا يؤدي تخفيف حدة التوتر في بؤر مناطق المواجهة إلى زيادة التوتر في أطرافها الخارجية .

إن البحر الأبيض المتوسط الذي تقع بلادي مالطة في مركزه ، هو قلب منطقته المواجهة وطرف من الأطراف الخارجية لصراع آخر في آن معا . ونحن لا ندعي أن لدينا أي

علاج سحري لحسم الصراعات وبؤر التوتر العديدة المترابطة التي تتشابك في هذا البحر التاريخي . وما نؤمن به بقوة هو إلقاء اللوم وتبادل الاتهامات أمران سلبيان . فجميع بلدان البحر الأبيض المتوسط ، كبيرها وصغيرها ، سواء أكانت أفريقية أو آسيوية أو أوروبية وكذلك حلفاؤها وأصداؤها ، بما في ذلك الدول غير الإقليمية ذات الوجود العسكري هناك ، لها دور تفضلع به . لا يمكن تجاهل أي دولة ؛ ولا يمكن فرض سيادة دولة على دولة أخرى ، وما من حلول مفروضة ، بما في ذلك الحلول العسكرية ، يمكن أن تكون دائمة ؛ ولا يمكننا أن نعتمد على مرور الوقت للتوصل إلى حل . فالحل لابد أن يكون ناتجا عن عمل إيجابي ، عن طريق الحوار والمفاوضات ، وإذا استدعى الأمر يمكن أن يكون مؤتمرا دوليا مخمما تشارك فيه كل الأطراف المعنية على قدم المساواة .

وإذا كنا قد ذكرنا أولا البحر الأبيض المتوسط عموما بوصفه منطقة صراع تحتاج إلى بحث عاجل ، فإن هذا لا يعني أننا غير عابئين بالمناطق الأخرى التي تتطلب أن نوليها انتباهنا . فنحن نلاحظ باهتمام وتقدير الجهود التي بذلها الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة ذاتها ، والمجموعات الإقليمية وفرادى البلدان ، من أجل التوصل إلى حلول سلمية للجروح المتقرحة منذ أمد بعيد .

وتلك هي حال العلاقات القائمة بين إسرائيل والدول العربية ؛ والحالسة المؤسفة التي يعيش في ظلها الفلسطينيون الذين لا يزال ينكر عليهم حقهم في دولة خاصة بهم ؛ ومحنة لبنان الذي مزقته الحرب ، كما أعرب عن ذلك بصورة حية الرئيس أمين الجميل في هذه الجمعية منذ عدة أيام ؛ وتعاقد التوتر الخطير في منطقة الخليج نتيجة للصراع الذي طال أمده والداثر بين إيران والعراق ؛ وأفغانستان التي لاتزال تحتلها القوات الأجنبية ؛ والحالة المتفجرة السائدة في أمريكا الوسطى ، التي لم تهدأ الأمور فيها بعد من جراء الاتفاق الأخير الذي توصلت إليه دول المنطقة ؛ وناميبيا التي لا يزال الشعب فيها محروما من تقرير المصير في عصر يعد فيه الاستعمار أمرا باليا ؛ والحالة المؤسفة القائمة في كمبوتشيا حيث لاتزال القوات الأجنبية

قابعة هناك ؛ وفيجي التي أضافت مؤخرا عنصرا آخر من عناصر القلقله في تلك المنطقه ؛ وبالقرب منا ، لاتزال قبرص جزيرة مقسمة .

وكل الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر وإقرار السلم لا تستحق شناءنا فحسب بل الأهم من ذلك أنها تستحق التأييد الصادق من جانب المجتمع العالمي . وكل منا بطريقته الخاصة له دور لابد أن يظلم به ؛ فأقوى الدول ، علاوة على الأعضاء الداشمين في مجلس الأمن ، عليها مسؤولية خاصة للغاية . ومادامت تتمتع بمركز متميز في الأمم المتحدة ، فيجب عليها أيضا أن تتحمل مسؤوليات خاصة . ولكننا نود أن نؤكد على أننا لا نؤمن بذلك النهج الساذج الذي يتبناه أولئك الذين ينظرون إلى التطورات التي تجر في العالم من منظور التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين فحسب .

ان الانفاق العالمي على التسلح - ويكون عادة على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة في البلدان النامية - يُعزى الى نشاط الدول الكبرى فحسب . لانه لا يمكن أن يكون هناك منتجون للأسلحة أحوالهم منتعشة ما لم يكن هناك أيضا مشترون راغبون في شراء الأسلحة ، والافراط في التسلح ، سواء كان تسلحا نوويا أو استراتيجيا ، لا بد أن يشجع على الصراع ويفري بالتشدد في المطالب بحل القضايا باستخدام تلك الأسلحة . ولما كانت مالطة جزيرة صغيرة ذات قوات مسلحة صغيرة جدا ، فاننا ننظر الى هذه الحالة بواقعية مازمة مدركين تماما ما تنطوي عليه بالنسبة لامننا واستقلالنا وسلامتنا الاقليمية .

ان الخيط العام فيما قلته هو أنه بينما نواجه جميعا مسؤولية عالمية - وقد نشأت الأمم المتحدة في الواقع نتيجة صراع عالمي - فان العديد من مشاكل اليوم اقليمي الطابع . ولم تغب أهمية المناطق الجغرافية عن فطنة مؤسسي الأمم المتحدة ، فلدينا اللجان الاقليمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد وقعت تطورات اقليمية أخرى منذ ذلك الوقت سواء في داخل اطار منظومة الأمم المتحدة أو خارجه . وربما حان الوقت لاجراء دراسة جديدة لدور المؤسسات الاقليمية الواقعة في اطار منظومة الأمم المتحدة كإسهام ايجابي وعملي في تحقيق تعاون أكثر فعالية في مختلف مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وربما كان علينا أن نكمل المفهوم الاقليمي القاري الراهن بفتح اقليمي متداخلة ولكنها مألحة بالمثل . ومنطقة البحر الابيض المتوسط هي المنطقة التي تبادر الى الذهن تلقائيا ، وفي الواقع ، والحق انه أحرز بالفعل تقدم في مجال البيئة . ونحن سعداء - في مالطة - ان نستضيف مركزا اقليميا تابعا للأمم المتحدة لمكافحة التلوث النفطي .

لقد نمت المادتان ٢٧٦ و ٢٧٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على انشاء مراكز اقليمية للتقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية ، ولكن لم يُنشأ شيء فيها حتى الآن . وقد اقترحت بلادي انشاء مركز من هذا القبيل لمنطقة البحر الابيض المتوسط وذلك في الاجتماع العادي الخامس للطرف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة الذي

عقد في أثينا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي . واقترحنا أن يقوم هيكل المركز على أساس نماذج مشروع "يوريكا" و"بورومار" وهذا يعني - بين جملة أمور - أن نُشرك المشاريع الخاصة والعامة ، والمنظمات الوطنية والدولية ، في تمويل المشاريع التي تعتبر ذات نفع عام . ونعتقد أن منطقة البحر الأبيض المتوسط إطار نموذجي للقيام بمشاريع رائدة من هذا النوع الذي يُعد فيه تعاون وكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو مرغوبا فيه ومفيدا للطرفين .

أود أن أؤكد وجهة النظر القائلة بأن على وكالات التمويل في مجالات التنمية والتعاون ، سواء الوطنية أو الدولية ، أن توجه دعمها بشكل أكبر مما هو عليه الآن إلى مشاريع البحث العلمي والتنمية التكنولوجية . إن هذه أمور مهمة حتى الآن ، إلا أنه في هذه المجالات من المحتمل تماما أن يمثل الاستثمار بمرور الوقت أكثر الاهتمامات دواما لتحسين العلاقة بين الشمال والجنوب بطريقة بقاءة .

إن الأمن والاستقلال واللامة الإقليمية أمور أساسية بالنسبة للقانون والنظام والتقدم ، ولكنها ما لم تؤد إلى تحسين نوعية الحياة وكرامة الإنسان تظل كلمات جوفاء . والحقيقة أننا نعي جميعا أمثلة لاستمرار السيطرة على شعب ما ، ولم يتغير شيء فيها إلا المسيطرون . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل هذه التطورات أو يتسامح فيها .

إلا أن هناك أمثلة أوقع اتفح فيها أن تحقيق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لها مقومات البقاء وكان عسير المنال ، رغم الجهود الجادة التي بذلتها حكومات بعض الدول المستقلة ، وكان السبب في ذلك - في كثير من الأحيان - ظروفًا ليس للمرء سيطرة تذكر عليها أو ليس له عليها سيطرة على الإطلاق . وعندما تكون هذه الأسباب الخارجية مثيرة للمشاعر ، مثل الكوارث الطبيعية ، فإن التعاون المالي يأتي بصورة أيسر مما لو كانت هذه الأسباب مزمنة ولكن أقل إشارة للمشاعر .

إن مالطة ، بوصفها بلدا أوروبيا ، تتطلع إلى الوقت الذي يتوجد فيه جميع الأوروبيين من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال . إلا أن هذا الهدف الأسمى لا يمكن

تحقيقه إلا خطوة خطوة . ان مالطة - بوصفها أمة أوروبية غربية من حيث الطابع والتاريخ والثقافة وأسلوب الحياة - ناهيك عن علاقاتنا الاقتصادية والتجارية الكثيرة - لا تزال ترتبط منذ مدة طويلة بعلاقات تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية عن طريق اتفاق ارتباط . وتشعر حكومة بلادي بأن الوقت حان لتلمس الظروف المحيطة التي تمكنا من القيام بمزيد من التحسين لهذا الارتباط وذلك بأن تصبح عضوا كامل العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

هناك حقيقة معروفة تماما هي أن المسائل السياسية لا يمكن فصلها عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية . وتنمية اقتصاداتنا وبنياتنا الاجتماعية تعد نتيجة طبيعية لمسائل سياسية أوسع مدى . ومن المسلم به أن الأمن والتنمية مترابطان بالضرورة . ومالطة ، بوصفها بلدا ناميا صغيرا ، تدرك الحالة غير المرضية التي عليها الاقتصاد العالمي . فمما يشير قلقنا الشديد أن المجتمع الدولي لم يحل بعد مشاكل مثل الاختلالات الكبيرة في التوازن داخليا وخارجيا ، وعدم الاستقرار في أسعار الصرف ، وخفض تدفقات الموارد إلى البلدان النامية ، وضييق فرص الوصول إلى الأسواق ، وبخاصة بالنسبة لمصادر البلدان النامية ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية .

وقد اضطرت بعض البلدان النامية ، لدى تطبيقها برامج التكيف واتخاذها عددا من التدابير والاملاحة واسعة النطاق في مجال السياسات ، أن تواجه باضطرابات اقتصادية واجتماعية ضخمة . ومالطة ليست حالة استثنائية . فهي بلد نام ذو اقتصاد يعتمد تماما على الاستيراد وحصيلتنا من العملات الأجنبية تأتي أساسا من تصدير منتج مصنعة ومن السياحة ، ولذلك فإن المناخ الاقتصادي الدولي هو الذي يكيف اقتصادنا .

ان كفاح بلدي من أجل بقاءه الاقتصادي لا بد أن يمارس في إطار القيود التي يفرضها اقتصاد جزيرة نامية يحده حجمها الصغير ونقص مواردها . ومن الضروري أن تساعدنا البلدان المديقة الأكبر والأقوى منا في التغلب على تلك الصعوبات .

ان الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة صعبة . ولكن ينبغي أن يكون هذا سببا إضافيا لتوثيق التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، بين المستوردين

والمصدرين ، بين اقتصادات السوق الحرة والاقتصادات المخططة مركزيا ، بين منتجي السلع الأساسية والمستهلكين . ان الاتجاه نحو الحمائية مفهوم ، ولكن التقدم العالمي لا يمكن ان يتحقق إلا إذا انتشر التوازن في توزيع المنافع على أوسع نطاق ممكن بين مختلف الأطراف .

وأود ان اطلب أيضا الى المنظمات والوكالات المتخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة ان تزيد مساعدتها المالية والتقنية الى مالطة . وعند هذه النقطة أود ان أؤكد مجددا عدم موافقة حكومة بلادي على المعيار الذي اعتمدته منظومة الأمم المتحدة والذي لا يزال يستخدم لمساعدة بلدان نامية صغيرة ، مثل بلدي ، وهو المعيار القائم على نصيب الفرد من الدخل القومي .

وأي هذا فعلا الى قطع الموارد اللازمة للتنمية في بلادي . واذا كنا قد أحرزنا بعض التقدم في عكس مسار هذا النهج الخاطئ فهناك خطوات كثيرة لازمة حتى تكفل بالنجاح جهود البلدان التي تعتمد على المساعدات الخارجية في عملياتها الانمائية .

ومنذ عمور سحيقة كانت مالطة ملتقى حضارات هتى . فقد حولت الشعوب من مختلف الجنسيات ، جزيرة مالطة الى صورة ممتدة لتاريخ العالم . ويوافق العديد من السائحين ومن الشخصيات التي زارت بلادنا ، على أن هذه الجزيرة المفيرة التي تقع في البحر الابيض المتوسط ، يمكن - بتراسها الحضاري الفني وبيئتها المستقرة المؤاتية - أن تطلع مكانا تزدهر فيه تنمية الموارد البشرية وتوقع فيه تجاربنا الوطنية في المجال التعليمي والتقني في متناول البلدان الأخرى . واليوم أود أن أكرر أن حكومة بلادي مستعدة لتقديم مالطة كمركز دولي للدراسات الأكاديمية حيث توجد فيها المنشآت اللازمة لبرامج التدريب وعقد الاجتماعات والحلقات الدراسية ، وحيث يمكن أن تتطور محاولات تحقيق التفاهم عن طريق الحوار والمفاوضات في جو هادئ ، وحيث يمكن استخدام الروح المضيفة التقليدية الحارة لشعب مالطة لصالح مواطني بلدان أخرى . ان المعهد الدولي للمحيطات ومعهد البحر الابيض المتوسط والمعهد الدولي للبيئة ، موجودة الآن في موقعها على استعداد لخدمة المجتمع الدولي . كما أن إقامة معهد للشيخوخة في مالطة في المستقبل القريب ، في إطار الأمم المتحدة ، سيؤدي الى زيادة تعزيز الأنشطة للتدريب ، على جميع المستويات ، على المهارات اللازمة لتنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة .

في الايام القليلة الماضية توالى على هذه الجمعية شواهد عديدة تعبر عن تأييد السلم والتعاون بين جميع الدول ، ووقف الصراعات المسلحة ، واجراء تخفيضات جذرية في انواع بكاملها من الأسلحة النووية وفي بعض الحالات القضاء الكامل على انواع معينة من هذه الأسلحة ، ووقف اجراء التجارب النووية ، وتخفيض النفقات العسكرية ، والاتفاق متعدد الجوانب بشأن تحديد الأسلحة ، وتحسين الظروف الاجتماعية

والاقتصادية لجميع شعوب العالم ولاسيما في البلدان النامية ، وتميز حقوق الانسان واحترامها ، وغير ذلك من القضايا النبيلة .

ويجب أن نسمى بنشاط ، وباحسان بالضرورة العاجلة ، الى الاتفاق على هذه المسائل المعقدة . ان هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة تعمل منذ ٤٢ سنة لتحقيق هذا الهدف . ومع ذلك فالامر المؤكد هو ان ما زالت هناك مشاكل كثيرة قائمة . ومع أن تلك الاهداف ظلت هاديا لنا طوال الوقت ، لا تزال بعيدين عن تحقيق عالم مثالي .

ان هذا لا يفت في عهدنا ، فنحن في مالطة عازمون على اتباع سياسة خارجية مستقلة لمصالح شعبنا ، وذلك اسهاما منا في تحقيق السلم والاستقرار في منطقتنا وفي بقية انحاء العالم . اننا امناء للجميع ولا نعادي أحدا ، وهدفنا هو الاسهام في التسوية السلمية للمراعات الدولية وفي نبذ أعمال العنف والحرب كأدوات للسياسة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الهام الذي أدلى به الآن .

اصطحب السيد ادوارد فينيش آدمي رئيس وزراء جمهورية مالطة الى خارج قاعة

الجمعية العامة .

السيد شونفوي (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) السيد

الرئيس ، اسحوا لي في البداية أن أقدم لكم باسم رئيس الدولة جلالة الملك سواتي الثالث وباسم حكومة وشعب مملكة سوازيلند ، أحر التهاني بمناسبة انتخابكم الذي أنتم أهل له ، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . ان انتخابكم بالاجماع لإدارة مداوات هذه الجمعية يعتبر بحق دليلا واضحا على مدى الثقة التي أولتها لكم هذه الجمعية باعتباركم دبلوماسيا يتمتع بقدرات بارزة وخبرات واسعة في المسائل العالمية . ولا يساورني شك في أنه تحت قيادتكم البارزة والقديرة ، وبفضل نصائحكم البارة ستتمكن هذه الجمعية من أن تتناول بفعالية في هذه الدورة ، المشكلات العالمية المعقدة العديدة التي تواجه البشرية اليوم .

أود أيضا أن أعرب عن الشكر الخالص لوفد بلادي لسلفكم السفير رشيد جودري ، ممثل جمهورية بنغلاديش ، الذي قاد باقتدار مناقشاتنا في هذه القاعة في الدورة الماضية . لقد أعجبنا كثيرا بقيادته الملهمة وبمسيرته النافذة فيما يتعلق بالمسائل التي تهم البشرية . ان براعته في ادكاء روح التفاهم والوفاق ، الصعبة المنال واللازمة مع ذلك ، من أجل البحث عن حلول للمشكلات الدولية ، أسهمت اسهاما كبيرا في نجاح الدورة الماضية .

يود وفد مملكة سوازيلند أيضا أن يعرب عن تقديره البالغ للأمين العام للأمم المتحدة وللموظفيه جميعا على الخدمات القيمة التي يقدمونها باستمرار وبإخلاص إلى المجتمع الدولي حتى تتمكن هذه الهيئة العالمية من الوفاء بولايتها المتمثلة في المحافظة على السلم والامن الدوليين .

انقضى ٤٢ عاما على انشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، اضطلعت المنظمة فيها بدور بالغ الأهمية باعتبارها أداة لتعزيز السلم والامن الدوليين ، ومحفلا لا غنى عنه للتعاون الدولي في عالم يزداد تعقيدا وترابطا . لقد أمكن انجاز الكثير في الـ ٤٢ سنة الماضية ، وهدنا تغييرات كبيرة في الخريطة السياسية للعالم ، ورأينا اندثار امبراطوريات استعمارية وبزوغ دول فتية كثيرة كانت تعيش في نسيان كامل تحت السيطرة الأجنبية ثم انتقلت إلى مركزها الحالي وأصبحت دولاً تتمتع بالسيادة الوطنية الكاملة وتقوم بدور متزايد في صياغة مستقبل هذا الكوكب .

ولئن كنا نبتهج بالمدجزات التي تحققت من الـ ٤٢ سنة الماضية ، فإننا مع ذلك ندرك بأسى استمرار وجود الكثير من الجيوب التي تقاوم بعناد عملية انهاء الاستعمار على كوكبنا .

وكذلك لا تزال توجد مجالات يفتك فيها باستمرار مبدأ المساواة والكرامة الانسانية النبيلان ، ويكرس قدر كبير من الوقت والطاقة لاستنباط مجموعة من المخططات السياسية المستترة وراء غلالة مهلهلة لاهفاء مسحة من الاحترام على الممارسة الانسانية المتمثلة في السيطرة السياسية واستغلال الانسان لآخيه الانسان .

ومهما يكن من أمر فإن لدينا قناعة بأنه لا يسع أي عدد من المخططات السياسية الجذابة المقصود بها تفادي القضايا الرئيسية أن تحل محل الحاجة الأساسية التي تلبية تطلعات الشعب الحقيقية إلى العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ونحن مقتنعون أيضا بأنه لا يمكن لأي قمع داخلي أو غزو عسكري للبلدان المجاورة أن ينجح في تحقيق السلم الدائم لبلد يحرم غالبية سكانه من حقوقهم الأساسية في الحرية والمشاركة السياسية المتساوية في مسقط رأسهم .

إن سوازيلند بوصفها دولة محبة للسلم وتؤمن بإيماننا قويا بحل الخلافات السياسية بالوسائل السلمية تشعر بقلق عميق إزاء تزايد موجة العنف وعمليات الاغتيال السياسي المتفشية الآن في أراضيها على نحو يزداد باطراد . ونشعر ببالغ القلق إزاء هذا الانتهاك المارخ لسلامتنا الإقليمية ، ونحن مقتنعون بأن السيادة الرامية إلى تكميم أفواه الخصوم السياسيين بقتلهم لن توقف مطالب الشعب العارمة بالحرية والعدالة ، ولكنها لن تزيد إلا من إراقة الدماء والشعور بالمرارة ، ومن ثم يصبح النجاح في أي عملية لاحقة تهدف إلى المصالحة والتعايش السلمي أكثر صعوبة .

ويرى وفد بلادي أن من غير المنصف وغير العادل أن يظل شعب ناميبيا محروما من حقه الأميل في تقرير المصير والسيادة الوطنية الكاملة وعن طريق ربط استقلاله بمسائل غريبة لا صلة لها به البتة ولا تعدو أن تكون ذريعة أيديولوجية . لذلك فإننا نناشد بحرارة باسم الانصاف والعدالة ألا يحرم شعب ناميبيا بعد الآن من حقه في الحرية لأسباب تتعلق بالأيديولوجية السياسية والتناحر الدولي وهي أمور خارجة عن ارادة ناميبيا . وفي رأينا أنه لا بد من تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الابطاء .

إن الحالة السياسية السائدة في الجنوب الافريقي لا تولد العنف والكثير من المعاناة الانسانية فحسب بل انها أيضا تؤدي إلى ظهور أعداد كبيرة من اللاجئين الذين يغفرون من البلدان المجاورة ويلجأون إلى سوازيلند . إن سوازيلند ، وفاء منها

بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية ، تبذل كل جهد ممكن لمنح الملاذ وغيره من ضروب المساعدة الانسانية لجميع هؤلاء اللاجئين .

بيد ان عدد اللاجئين في بلدي قد ازداد لدرجة ان سلطات سوازيلند تجد صعوبة متزايدة في مواجهة هذه المهمة . وبالتالي نناشد المجتمع الدولي ان يزيد مساعدته لنا لتمكيننا من تلبية الطلب المتزايد على المرافق الاساسية لهؤلاء التعماء من البشر .

هناك اليوم عدد من مناطق الصراع الاخرى في العالم التي هي بحاجة الى اهتمام الامم المتحدة الوثيق . وهذه المناطق تشمل الحرب العراقية الايرانية التي مضى عليها سبع سنوات والقضية الفلسطينية ولبنان وافغانستان ومسألة كوريا وكمبوتشيا وتشاد والمحراء الغربية وأمريكا الوسطى ، على سبيل المثال لا الحصر . وعلى الرغم من ان بعض النقاد يشيرون الى هذه المناطق بوصفها دليلا على فشل الامم المتحدة في حل المنازعات الدولية ، لا يزال وفدي يرى انه اذا توافرت الارادة السياسية اللازمة لدى المجتمع الدولي أمكن حسم جميع هذه المسائل المعبة واحلال السلم في هذه المناطق التي تعصف بها الاضطرابات .

ان الحرب بين ايران والعراق تتطور يوما بعد يوم الى صراع عالمي . وقرار مجلس الامن الذي اتخذ بالاجماع في شهر تموز/يوليه ١٩٨٧ والقاضي بوقف اطلاق النار بين ايران والعراق مع التهديد بفرض جزاءات لتنفيذه يحتاج الى الدعم المادق من جانب جميع الدول الاعضاء . وهذه الحرب التعمية تكلف كلا البلدين خسائر فادحة في الارواح البشرية والموارد المادية . ومن ثم فان القرار بوقف اطلاق النار في حرب الخليج يعتبر واحدا من القرارات الالزامية القليلة التي وافق عليها مجلس الامن بالاجماع منذ انشائه قبل ٤٢ عاما . وقد جاء ذلك القرار في الوقت المناسب وحظي بترحيب المنظمة العالمية . ونأمل ان يواصل مجلس الامن اظهار عنصر الاجماع فيما يتعلق بمناطق الصراع الاخرى في العالم ليتسنى تحقيق السلم والعدالة للجميع .

ان سوازيلند ، تمشيا مع ايمانها القوي بمبدأ تقرير المصير ، تؤيد حق شعب افغانستان الثابت في تقرير شكل حكومته ولونها الايديولوجي والهيكل الاجتماعي والاقتصادي لبلده دون أي تدخل أجنبي . وفي هذا الصدد يشيد وفد بلادي بالجهود الدؤوبة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى صيغة تفاوضية لتحقيق الانسحاب المبكر لجميع القوات الأجنبية من ذلك البلد . ولهذا نأمل أن تتمكن الأطراف المعنية مباشرة بذلك من التوصل إلى اتفاق بشأن جدول زمني متبادل لانسحاب القوات الأجنبية ليتسنى لشعب أفغانستان مرة أخرى الاشتراك في تقرير مصيره في جو من السلم .

وبمودة مماثلة يؤيد وفد بلادي القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بشأن سحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا واستعادة استقلال كمبوتشيا ولامتها الإقليمية . ونعتقد أن الإنهاء المبكر للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا سيساهم مساهمة ايجابية في الجهود النبيلة التي تبذلها بلدان جنوب شرقي آسيا لإنشاء منطقة سلم في ذلك الجزء من العالم .

ان الحالة السياسية المتوترة التي ما برحت تفصل ما بين شمال وجنوب كوريا لا ينبغي أن يحيد عنها بمر هذه المنظمة العالمية . لذلك نناشد المجتمع الدولي الاستمرار في تشجيع عملية تحقيق إعادة التوحيد السلمي لشبه جزيرة كوريا عن طريق الحوار والتفاوض .

ان معظم البلدان النامية شأن بلدي تعتمد اعتمادا كبيرا على مجموعة محدودة من السلع الأساسية في عائداتها التصديرية . وينتج عن ذلك تقلبات كبيرة في الاسعار في أسواق السلع الأساسية العالمية مما ينجم عنه اختلالات شديدة في اقتصاداتنا الفضة . ومشكلة البطالة في البلدان النامية في طريقها لأن تتخذ سريرا أبعادا الأزمة وتهدد بنتائج وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي لتلك البلدان الفتية . ان البطالة لا تزداد فقط من جراء الركود في النمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية

ولكن ذلك يرجع أيضا الى أن الأعداد التي يتعين توفير الوظائف لها تتضاعف بمعدلات تتجاوز الخطر المتشاقلة للنمو الاقتصادي في هذه البلدان .

ان المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية تزداد تعقيدا نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية بوجه عام وأسعار الصرف غير المؤاتية التي تؤدي الى صعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات النقص المزمع الذي تواجهه هذه البلدان في القطع الاجنبي لدفع اثمان الواردات الأساسية وقطع الغيار اللازمة للأنشطة الانتاجية .

ان انخفاض أسعار السلع التصديرية الرئيسية وأسعار الصرف غير المؤاتية يخلق بعدا معقدا آخر ، ألا وهو زيادة عجز الكثير من الدول النامية على التقلب على العبء المتزايد للديون الخارجية .

لذلك فان وفدي مقتنع بالحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة ومناسبة على الصعيد العالمي لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف الدولية ، اذا ما اريد حماية اقتصادات البلدان النامية ، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على عائداتها من القطع الاجنبي المتأتية من تصدير السلع الأساسية ، من الآثار الموقوفة للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف .

ويرى وفد بلادي أنه من أجل البقاء الاقتصادي للدول النامية من الضروري تقديم كل مساعدة ممكنة اليها للأخذ بيدها حتى تكتسب القدرة اللازمة لتصنيع كميات متزايدة من موادها الخام لتوفير فرص العمالة المطلوبة جدا في تلك البلدان ولتعزيز قيمة صادراتها ، ومن ثم المساعدة على توسيع قاعدة اقتصاداتها وبذلك تقلل من تعرضها الشديد لآثار التقلبات التي تحدث في أسواق السلع الأساسية .

ونحن مقتنعون بأن أية استراتيجية لوضع صناعات التجهيز ذات الصلة في موقع أكثر قرباً من مصادر المواد الخام في البلدان النامية يمكن أن تكون ذات فائدة اقتصادية هائلة للبلدان المصدرة والمستوردة على السواء ؛ من حيث أن من شأنها تحقيق تخفيض كبير في تكاليف الشحن المرتفعة التي تنفق حالياً في تصدير المواد الخام التي تقل قيمة وحداتها نسبياً .

ولا يمكن لاستراتيجية إنمائية صناعية من هذا النوع أن تنجح إلا إذا اقترنت باسعداد الدول المتقدمة لإلغاء هذا السيل من التعريفات والتدابير الحمائية الأخرى القائمة التي تحد الآن من وصول السلع المجهزة وشبه المجهزة الآتية من الدول النامية إلى أسواق البلدان الصناعية .

وغني عن البيان أنه لا يمكن الاضطلاع بنجاح بأي برنامج هادف للتنمية فسي البلدان النامية إلا إذا أتاحت لهذه البلدان إمكانية الوصول إلى رأس المال الدولي الإقراضي بأسعار فائدة ميسرة وفترات سداد معقولة . ومن شأن هذا أن يقلل إلى حد كبير مشكلة عبء الدين الثقيل الحالية ، الذي ثبت أنه مفرط الثقل بالنسبة للكثير من الدول النامية .

أختم بياني بالإعراب عن الأمل في أن يتسنى للجمعية العامة في هذه الدورة أن تتناول الكثير من المشاكل الملحة التي تواجه الجنس البشري في هذا العقد على نحو إيجابي بناء . ويود وفدي أن يحث الجمعية العامة على أن تبني جسوراً من السلم من أجل سد الفجوات المتسعة التي أوجدتها المصالح المتباينة والمتضاربة إلى حد كبير ، حتى يتسنى للحرية والمساواة بين بني الإنسان والعدالة أن تسود حقاً جميع ربوع العالم .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل رفع هذه الجلسة ، أود أن أقدم للسادة الأعضاء الخطوط العريضة للبرنامج المؤقت للجلسات العامة لبقية هذه الدورة ، وأن أتقدم كذلك بإعلان فيما يتعلق ببعض التغييرات في البرنامج المؤقت الذي سبق لي أن أعلنته يوم الجمعة الموافق ٢ تشرين الأول/أكتوبر الجاري .

وفي عصر يوم الخميس الموافق ١٥ تشرين الاول/أكتوبر ستتناول الجمعية العامة البند ٢٢ ، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" ، والبند ٢٣ ، "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" والبند ١٥ (١) ، "انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن" .

وفي عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ تشرين الاول/أكتوبر ، ستبدأ الجمعية العامة نظرها ، تحت البند ١٢ ، الفصل السادس ، الجزء جيم ، من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يتناول منع متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والسيطرة عليها ، وبعد ذلك ستقوم منظمة الصحة العالمية بتقديم بيان مقتضب عن هذه المتلازمة .

وفي عصر يوم الأربعاء الموافق ٢١ تشرين الاول/أكتوبر ، ستتناول الجمعية العامة البند ١٥ (ب) ، "انتخاب ثمانية عشر عضواً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

وفي عصر يوم الخميس الموافق ٢٢ تشرين الاول/أكتوبر ، ستنظر الجمعية العامة في البند ٢٠ ، "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية" . فيما يتعلق بالبرنامج المؤقت للجلسات العامة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ، قد ترغب الوفود في أن تحاط علماً بأنه في يوم الأربعاء الموافق ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ستبدأ الجمعية العامة نظرها في البند ٣٦ ، "مسألة ناميبيا" .

وستبدأ الجمعية العامة مداولاتها بشأن البند ٣١ ، "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" ، يوم الاثنين الموافق ٩ تشرين الثاني/نوفمبر . وعمر الثلاثاء الموافق ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ستتناول الجمعية العامة البند ٣٧ ، "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" .

وفي صباح الأربعاء ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سوف تنظر الجمعية العامة في البند ٣٩ ، "مسألة جزيرة ماويوت القمرية" ، وستتناول أيضا البند ١٥ (ج) ، "انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية" .

وفي يوم الخميس الموافق ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ستنظر الجمعية العامة البند ٣٠ ، "حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال الفوري للحكم" .

وفي صباح الاثنين الموافق ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، متنظر الجمعية العامة في البند ٣٣ ، "قانون البحار" ، وفي عصر ذلك اليوم ستبدأ نظرها في البند ٢٧ ، "مسألة جزر فوكلاند (مالغيناس)" .

وسوف تبدأ الجمعية العامة النظر في البند ٣٣ ، "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" في صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، وفي عصر ذلك اليوم سوف تستأنف نظر البند ٢٧ ، "مسألة جزر فوكلاند (مالغيناس)" .

وفي يوم الاثنين الموافق ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ستبدأ الجمعية العامة مداولاتها بشأن البند ٢٨ ، "قضية فلسطين" .

وفي صباح يوم الجمعة الموافق ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ستتناول الجمعية العامة البند ٧ ، "الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة" ، والبند ١١ ، "تقرير مجلس الأمن" ، والبند ٤٠ ، "مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" .

وابتداء من عصر يوم الجمعة الموافق ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ستبدأ الجمعية العامة النظر في البند ٢٥ ، "إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية التي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦" .

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١ كانون الأول/ديسمبر ، ستبدأ الجمعية العامة النظر في البند ٣٩ ، "الحالة في الشرق الأوسط" .

وفي يوم الخميس الموافق ٣ كانون الأول/ديسمبر ستبدأ الجمعية العامة النظر في البند ١٨ ، "تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" .

وبالإضافة إلى ذلك فإن مؤتمر عقد التبرعات للأنشطة الإنمائية سيعقد يوم الثلاثاء الموافق ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ويوم الأربعاء الموافق ٤ تشرين الثاني/

نوفمبر ، وسيُجرى إعلان التبرعات لبرامج عام ١٩٨٧ لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مبيحة يوم الخميس الموافق ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، وسيُجرى إعلان التبرعات في برامج عام ١٩٨٨ لوكالة الأمم المتحدة لفوق وتثقيف اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عصر يوم الاثنين الموافق ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر .
ومن المفهوم بطبيعة الحال أن تقارير اللجان الرئيسية موف ينظر فيها حالمسا تتاح لنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠